

دراسة بحثية

نساء على خط المواجهة من أجل
التفاوض وحل النزاعات: أصوات
المجتمعات المحلية في سوريا
والعراق واليمن



يونيو/حزيران 2018

عن الدراسة

تمت هذه الدراسة بتكليف من هيئة الأمم المتحدة للمرأة، المكتب الإقليمي للدول العربية؛ حيث أُجريت الأبحاث في منتصف عام 2017. وتعد الدراسة جزءًا من سلسلة تقارير تتناول قضايا السلام والأمن في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

عن المؤلف

كتب هذا التقرير كلٌّ من حنان طبارة وجاريت روبين
تحرير: راتشيل دور-ويكس (مستشار، السلام والأمن والعمل الإنساني،
هيئة الأمم المتحدة للمرأة - المكتب الإقليمي للدول العربية)

تصميم: dammsavage studio

أعد هذا التقرير بتمويل سخّي من الوزارة الاتحادية الألمانية للتعاون الاقتصادي والتنمية.

الاقتباس المقترح:

حنان طبارة، وجاريت روبين، (2018)، نساء على خط المواجهة من أجل التفاوض وحل النزاعات: أصوات المجتمعات المحلية في سوريا والعراق واليمن - ورقة مناقشة؛ هيئة الأمم المتحدة للمرأة. الآراء الواردة في هذا المنشور هي آراء المؤلف (المؤلفين) ولا تعبر بالضرورة عن آراء هيئة الأمم المتحدة للمرأة أو غيرها من المنظمات التابعة للأمم المتحدة.

ISBN: 978-1-63214-124-8

© 2018 هيئة الأمم المتحدة للمرأة. جميع الحقوق محفوظة.

دراسة بحثية

نساء على خط المواجهة من أجل
التفاوض وحل النزاعات: أصوات
المجتمعات المحلية في سوريا
والعراق واليمن



يونيو/حزيران 2018

حنان طبّارة وجاريت روبين

المحتويات

10	3. اليمن: المرأة وتسوية النزاعات القبلية والاستراتيجيات السياسية	I	ملحة موجزة
10	3.1 "إعادة تفعيل" ممارسات حل النزاعات القبلية: إحدى الوسيطات في محافظة شبوة		
12	3.2 من التوجيه إلى المشاركة المباشرة: المرأة وحل الصراعات والنزاعات القبلية في محافظة إب	iii	النتائج الرئيسية
13	3.3 أدوار المرأة ووجهات نظرها المختلفة بشأن ضمان استقرار المجتمعات المحلية وتسوية النزاعات الدائرة بها		
14	4. العراق: نساء يمارسن الوساطة المجتمعية لسد الفجوات	1	المنهجية
14	4.1 من النهج التأديبي إلى الشمولي: الوساطة التعليمية في جنوب وسط العراق	2	1. تحديد سياق مشاركة المرأة في صنع وبناء السلام
15	4.2 حل النزاعات ومجتمعات الأقليات: دعم النازحات الإيزيديات	2	1.1 "على طاولة المفاوضات": النساء في عمليات صنع السلام
16	4.3 اكتساب الشرعية من خلال التجربة	4	1.2 "ما وراء طاولة المفاوضات": بناء السلام على الصعيد المحلي
17	5. توصيات لمزيد من البحث	6	2. سوريا: المرأة ومفاوضات وقف إطلاق النار على الصعيد المحلي
18	المراجع	7	2.1 المساومات القائمة على أساس المصلحة: تفاوض النساء من أجل توفير منطقة آمنة للمدنيين
		7	2.2 التطلُّع إلى وقف الأعمال القتالية
		8	2.3 تفاقم النتيجة: نزوح قسري وتشردُّم

الألفاظ المختصرة

منظمة مجتمع مدني	CSO
نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج	DDR
مجلس التعاون الخليجي	GCC
النازحون داخلياً	IDP
معهد القانون الدولي وحقوق الإنسان	IILHR
خطة العمل الوطنية العراقية	INAP
المركز العراقي لمهارات التفاوض وإدارة النزاع	IQCM
تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام	ISIL
حكومة إقليم كردستان	KRG
مجلس الإدارة المحلية	LAC
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	MENA
مؤتمر الحوار الوطني	NDC
منظمة غير حكومية	NGO
مكتب المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة إلى اليمن	OSESGY
اتفاق السلم والشراكة الوطنية	PNPA
مبادرة نساء سوريات من أجل السلام والديمقراطية	SWIPD
منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)	UNESCO
مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين	UNHCR
قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة	UNSCR
الولايات المتحدة الأمريكية	US
معهد السلام الأمريكي	USIP
الفريق العامل للمجتمع المدني الأمريكي المعني بالمرأة والسلام والأمن	US CSWG
المجلس الاستشاري للمرأة	WAB
الرابطة النسائية الدولية للسلم والحرية	WILPF
المرأة والسلام والأمن	WPS

لمحة موجزة

«هذه الجهود المختلفة، وحرصنا على إخماد الحرائق بصورة مستمرة، هي التي حالت دون انجرار [مجتمعنا المحلي] إلى القتال ... وهنا يأتي دور النساء المحوري. إننا نخمد أسنة اللهب على نحو متواصل».

— إحدى الوسيطات المجتمعيات، اليمن

أحرز المجتمع الدولي في العقود الأخيرة تقدماً كبيراً في معالجة تجارب النساء في الصراعات والسياسات الأمنية. وفي أعقاب القفزة النوعية التي شهدتها السياسات في ثمانينيات وتسعينيات القرن الماضي، كان اعتماد قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 1325 (UNSCR 1325) بمثابة نقطة تحوّل عالمية في التصدي للتأثير المفرط والمتباين الذي تلحقه النزاعات بالمرأة. ومنذ ذلك الحين، صدرت ثمانية قرارات لمجلس الأمن وثلاثة قرارات للجمعية العامة بشأن المرأة في الحرب والسلام، بما في ذلك القرارات الرامية إلى توسيع مشاركة المرأة في المفاوضات والعمليات السياسية وأنشطة بناء السلام الرسمية خلال أوقات الصراعات ومرحلة الانتعاش بعد انتهائها.

ومع ذلك، وبالتوازي مع الاعتراف المتزايد بمساهمات المرأة المتعددة في تحقيق السلام في الحياة اليومية، بل وإدراجها في اتفاقات وأنشطة السلام الرسمية في بعض الحالات، فتمت إدراك متزايد بقصور عمليات السلام على المستوى الوطني عن التعبير عن تلك الإسهامات أو دعمها في أغلب الأحيان. وفي منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (MENA) تتجلى هذه الفجوة في المناقشات الحادة التي تجري في بلدان مثل سوريا واليمن، حيث أكدت الناشطات على ضرورة تضافر الجهود الدولية والوطنية والمحلية الرامية إلى إحلال السلام. و يمثل انعدام الترابط بين الجهود المحلية و الدولية شكلا من أشكال التمييز القائم على النوع الاجتماعي و الذي يقود إلى تهميش صوت المرأة، ويتجاهل مهاراتها وخبراتها وتجاربها في حل النزاعات على المستوى المحلي باعتبارها غير كافية أو غير ذات صلة بالأنشطة الرسمية على الساحة الوطنية والدولية. وفي هذا الصدد، تؤكد الدراسة العالمية بشأن تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم 1325 أن الاعتراف بالإسهامات التي تقدمها المرأة بشكل غير رسمي يتطلب الآتي:

«يجب أن ننظر أيضاً إلى «السياسة» و«صنع السلام» بشكلٍ مختلف—لا باعتبارهما مجموعة من العوامل الفاعلة حول طاولة المفاوضات فحسب، بل كعملية شاملة داخل مجتمع شامل ومتنوع يعكس اهتمامات المجتمع بأسره...» — (هيئة الأمم المتحدة للمرأة، 2015).

ويعني ذلك تضمين مشاركة المرأة في جُملة العمليات والآليات التي تعالج الشكاوى المحلية وتقوم بالوساطة سعيًا لحلها وتسويتها، وتبني جسور التفاهم والتعاون والثقة والقدرة على الصمود.

من هذا المنطلق، يسعى هذا التقرير إلى إعلاء أصوات وخبرات النساء السوريات واليمنيات والعراقيات اللواتي يقدمن إسهامات كبيرة في سبيل تحقيق الأمن والاستقرار في مجتمعاتهن المحلية من خلال حل النزاعات المحلية وإدارتها؛ بيد أن جهودهن غالباً ما تُقابل بالتهميش والتجاهل والتسفيه فلا يعتد بها. ومن خلال سلسلة من دراسات الحالات، يتناول التقرير كيفية مشاركة نساء المنطقة وتأثيرهن وصياغتهن للجهود المحلية الرامية إلى حل النزاعات والصراعات. واستناداً إلى أكثر من 40 مقابلة أجريت عن بُعد مع عددٍ من النساء في السياقات القطرية المعنية، يتم إيلاء اهتمامٍ خاص للاستراتيجيات والأدوات والتكتيكات التي تقوم عليها جهودهن وخبرتهن لبناء السلام من القاعدة إلى القمة.

ومن السياق السوري، يتناول التقرير إحدى منظمات بناء السلام النسائية التي استنفدت كافة الموارد والفرص المتاحة من أجل وقف الأعمال العدائية والحيلولة دون وقوع المزيد من الخسائر في الأرواح في مجتمعها المحلي، على الرغم من خطورة الوضع والصعاب المستعصية. وقد شمل ذلك إبرام صفقة مساومة عالية المخاطر وقائمة على المصالح حول توفير مساحة آمنة للمدنيين في المنطقة، مما أسفر عن مستوى يندر حدوثه من القبول المتبادل من جانب طرفي النزاع؛ وإن كان هذا القبول غير مستدام في نهاية الأمر. وبعد ذلك، وفي تصرف ليس أقل مدعاة للدهشة والإعجاب وينطوي على قدر كبير من البراعة والتأثير الاستراتيجي، واصل الفريق إشراك الجهات الأمنية الحكومية وغير الحكومية الفاعلة بغية تفنيد المزاعم والتهم الموجهة ضد النساء المحليات. ومن خلال هذه الجهود وغيرها، اكتسبت المنظمة نفوذاً ومصداقيةً في المنطقة، لدرجة أن جهودها للتوصل إلى اتفاق لوقف إطلاق النار بين الحكومة ومجموعات المعارضة قد صادقت عليها أكثر من 400 امرأة.

وفي اليمن، توجد أدلة قوية، وإن كانت محدودة، من محافظتي إب وشبوة على الإسهامات المهمة التي تقدمها النساء من أجل استتباب الأمن على الصعيد المحلي من خلال النظام القبلي وقنواته التقليدية لتسوية النزاعات. وقد أثبت النظام القبلي اليمني أهميته كمصدر حيوي للاستقرار حتى في أوقات الصراع؛ على الرغم من انتقادات المراقبين الخارجيين التي طالته في كثير من الأحيان باعتباره يضر بالتنمية الوطنية وجهود بناء الدولة. ومع ذلك، فقد أثرت الاضطرابات السياسية والحرب التي استمرت لسنوات على الهياكل القبلية، حيث ضعفت قدرتها على حل الصراعات وتخفيف حدتها. وفي ضوء ما سبق، تقوم النساء بالتوجيه والمشاركة بشكل مباشر

وتقدم هذه العناصر مجتمعة صورة ديناميكية تمثل مشاركة المرأة في حل النزاعات والصراعات في جميع أنحاء المنطقة. وفي ضوء ذلك، يتضح أن المزايم بشأن عدم ملاءمة أو كفاية عمل هؤلاء النساء للاسترشاد به في أنشطة بناء السلام الأكثر «رسمية»، هي مزايم باطلة وعارية من الصحة؛ بل على العكس من ذلك، فإن تدخلات النساء اللواتي يتولين إدارة النزاع أو نزع فتيله أو تسويته على المستوى المحلي دون كلل تكتسب أهمية كبرى؛ إذ تتحدى المرأة بذلك الحدود الذكورية والأدوار المبنية على النوع الاجتماعي، متغلبةً على الحواجز الاجتماعية والهيكلية الهامة من أجل تعزيز الاستقرار والأمن على الصعيد المحلي. وبالتالي، ودون أدنى شك، تأتي المرأة في الطليعة في جهود حل النزاع والسعي إلى إحلال السلام، ومن ثم، يجب الاعتراف بصوتها والاستفادة من خبراتها.

في الجهود الرامية إلى دعم وإعادة تفعيل بعض العمليات القبلية التي تهدف إلى احتواء العنف، بل والحيولة دون انزلاق المجتمعات المحلية إلى مهاوي النزاعات المسلحة في بعض الأحيان. وفي سياق هذه العملية، تظهر النساء أيضاً وتمارس—وفي بعض الأحيان تعارض—مفهوم المشاركة الحقيقية للمرأة في الوساطة والتفاوض والتحكيم في النزاعات.

كما أن التداعيات الناجمة عن الصراع المسلح وضعف الأداء الحكومي تؤطر مساهمات الوسيطات في العراق، حيث تعمل النساء على التخفيف من حدة النزاعات الناشئة عن الفراغ الذي تخلفه المؤسسات الرسمية وراثها. ففي بعض الحالات تكون القنوات الرسمية محدودة، وفي أحيانٍ أخرى تتأجج الصراعات بصراعات أخرى. وفي حالات أخرى، يتعدّد الوصول إلى خدمات الحماية، وهو تحدٍ شائع تواجهه المجتمعات المهمّشة بشكلٍ عام. وهنا في إقليم كردستان العراق تعمل الوسيطات على دعم الأقليات النازحة، بما في ذلك النساء الإيزيديات اللواتي شردهن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش)، للمطالبة باستحقاقتهن الأساسية، مثل بطاقات الهوية وغيرها من الوثائق القانونية المهمة.

النتائج الرئيسية

تسترد المرأة بتجاربها القائمة على النوع الاجتماعي مع النزاعات التي تشكّل حافزاً لها في تدخلاتها الرامية إلى حل المنازعات.

أكدت المستجيبات اللواتي شملتهن المقابلات أن تجارب النساء في الصراعات تختلف عن الرجال على نحو يجعل النساء اللائي يظلمن بمهام التفاوض أكثر فاعلية في حل النزاعات. وأشارت النساء هنا إلى التأثير السلبي غير المتناسب الذي تخلفه الصراعات المسلحة و/أو النزاعات المجتمعية على النساء اللواتي غالباً ما يتحملن العبء الأكبر في أوقات النزاع. ومن ثم، تعتقد المستجيبات إن النساء أكثر استعداداً للتفاوض، وبالتالي، أكثر قدرة على الوصول إلى حلول مستدامة مع الأطراف المتعاضدة.

تعتمد المستجيبات في كثير من الأحيان على تكتيكات المساومة القائمة على المصالح لحل النزاعات.

تتعامل النساء مع جملة من الأدوات للتفاوض أو حل النزاع، مثل التهج التي يمكن وصفها بالمساومة على أساس الحقوق والسلطة والمصلحة. وقد وجدت الدراسة بصفة عامة أن الوسطاء من النساء ينجحن إلى التأكيد على تكتيكات أو نهج تركزت على المصالح لإيجاد حلول مقبولة بالنسبة لأطراف النزاع وتقوم على بناء العلاقات بينهم وتلبية مصالحهم.

تعاني النساء من التمييز القائم على النوع الاجتماعي عند محاولة التوسط أو حل النزاعات، بما في ذلك التمييز الذي يُمارس من قبل نساء أخريات.

تصف النساء الجهود المضيئة لإثبات قدرتهن على حل النزاعات المجتمعية ودحض المزاعم القائمة على النوع الاجتماعي الرامية إلى نقص خبرتهن أو عدم مناسبتهم للوساطة والتفاوض. كما تعرّضت المستجيبات لانتقادات من هذا القبيل من قبل نساء أخريات أدت تجاربهن الخاصة مع التمييز والإقصاء إلى زعزعة ثقتهن في قدرة الوسطاء الإناث على النجاح. وفي المقابل، اعتُبر بناء الثقة والمصداقية من خلال الخبرة والوضع الاجتماعي أمراً حاسماً للتغلب على هذه التحديات.

في السياقات الأمنية الهشة، غالباً ما تعتمد النساء على الغفلية والسرية كأسلوب عمل لحماية أنفسهن وعملهن.

على الرغم من أوجه المشاركة بالغة بالغة الوضوح في دراسات الحالات التالية، فقد اضطررنا استبعاد العديد من النساء والفئات الأخرى من التقرير بسبب طبيعة عملهن السرية والحساسية. وهنا، غالباً ما تعني المخاوف الأمنية والأعراف الاجتماعية أن النساء اللواتي يقمن بالوساطة أو إدارة النزاع أو تسويته يفعلن ذلك دون الإفصاح عن هويتهن أو «بعيداً عن الأعين». وهذا ليس بأمير مفاجئ بالنظر إلى الزيادة الموثقة التي شهدتها

العنف ضد المرأة في العراق وسوريا واليمن، لا سيما من جانب القوى المتطرفة. ويعد شعار «المطبخ أو الموت» الشائع الاستخدام مثالاً جلياً على ذلك؛ إذ يعبر عما تشعر به مختلف الجماعات المتطرفة المسلحة التي تحصر مكان المرأة، داخل جدران المنزل.

تعد الروابط الشخصية والوضع الاجتماعي مصدرًا هامًا للشرعية التي تستخدمها العديد من المستجيبات كأداة— وليس كعكاز تستند إليه— لبناء الثقة والمصداقية والوصول.

تحدثت المستجيبات بصراحة عن أهمية الروابط الشخصية والوضع الاجتماعي للنساء الساعيات إلى التدخل في النزاعات على مستوى المجتمع المحلي، حيث أشارت بشكل مستمر إلى أن المصداقية تقوم على أساس خلفية المرأة العائلية والعلاقات التي تربطها بأفراد أو مجموعات تمتلك السلطة وتحظى بالاحترام. ومع ذلك، فقد أظهرت العديد من النساء براعة استراتيجية في استغلال وضعهن الاجتماعي وعلاقتهم العائلية كوسيلة لبناء علاقات وشرعية مستقلة عن الآخرين. وفي حين أن الرجال قد يستخدمون علاقاتهم الشخصية بطرق مماثلة، فإن أهمية الجهود النسائية لتحقيق الاستقلال وتعين النظر إليها في ضوء القيود الاجتماعية وحتى القانونية التي تؤدي إلى اعتماد المرأة على الرجل في جوانب عديدة من حياتها.

تستفيد النساء من خبرتهن في حل النزاعات في الميادين التي تسيطر عليها المرأة كسبيل للوصول إلى فرص للوساطة في مجالات القضايا التي يهيمن عليها الذكور.

غالباً ما تُسند إلى النساء الناشطات في مجال حل النزاعات مهمة التعامل مع النزاعات التي يُنظر إليها على أنها مناسبة للنوع الاجتماعي، مثل مجالات التعليم والمعونات الإنسانية وقضايا العنف ضد المرأة. غير أن العديد من المستجيبات أشارت إلى أن المرأة تنمي مهاراتها وتكتسب المصداقية من خلال عملها في مجالات القضايا التي جرت العادة أن تشغلها النساء، كسبيل للحصول على القبول المجتمعي لتدخلها في المنازعات التي عادة ما يستأثر بها الوسطاء الذكور. ويشمل ذلك النساء اللواتي شاركن في التوسط في صراعات حول حقوق التأليف، والموارد الطبيعية، و عقود العمل، والنزاعات السياسية.

تُعرف النساء المشاركة الهادفة في حل النزاعات بطرق مختلفة، ومنهن العديديات ممن يرون أن المشاركة السرية أو غير المباشرة تتساوى في قيمتها وأهميتها مع أشكال المشاركة الأكثر علانية أو المباشرة.

في حين تنشط النساء في عمليات التفاوض أو الوساطة المباشرة في النزاعات، تحدثت أخريات عن الأدوار غير المباشرة التي يظلمن بها لتسهيل حل

تستخدم النساء في بعض الأحيان القوالب النمطية للنوع الاجتماعي لصالحها، لا سيما عند التعامل مع العناصر المسلحة.

لعبت النساء في سوريا واليمن أدوارًا حاسمة في تهريب السلع والموارد المنقذة للحياة عبر نقاط التفتيش والخطوط الأمامية للصراع بغية الوصول إلى المجتمعات المحلية المحتاجة. وفي مثل هذه الحالات، غالبًا ما تكون المرأة قادرة على التحايل على الفحص الأمني بسبب التصور السائد بأنها طرف سلبي وغير مسيء خلال أوقات النزاع. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن استغلال وضع الحماية الذي يتمتع به بعض النساء في المجتمع لصالحهن، كما هو الحال في اليمن، حيث يمكن للنساء اتخاذ مواقف سياسية والإدلاء بتصريحات لا يستطيع الرجال الإدلاء بها.

لا يمكن فصل تجارب المرأة في حل النزاعات على المستوى المحلي والمجتمعي عن سياقاتها السياسية الأوسع.

في حين أكدت العديد من النساء على أهمية الحياد (سواء الفعلي أو المتصور) كوسيلة تكتيكية لحل النزاعات والصراعات، فقد أظهرن أيضًا درجة كبيرة من الوعي فيما يتعلق بالنزاعات التي تبدو غير سياسية على المستوى المحلي وارتباطها بالبيئة السياسية الأوسع. على سبيل المثال، على الرغم من أن النزاعات حول الوصول إلى المياه قد لا يتم التعامل معها من الناحية السياسية، إلا أن المستجيبات يتفهمن أن ندرة الموارد تمثل تحديًا يرتبط ارتباطًا وثيقًا بالعوامل السياسية، مما يؤدي في كثير من الأحيان إلى انعدام الثقة واحتدام الصراع في السياقات الأمنية الهشة.

النزاعات في مجتمعاتهن المحلية. ويشمل ذلك التأثير على أطراف النزاع أو إقناعهم «من وراء الكواليس»، فضلًا عن تقديم التوجيه أو الدعم للزملاء الذكور. وعلى الرغم من تناول بعض النساء لهذه التجارب من منظور الإقصاء، فقد تحدثت أخريات عن القنوات غير المباشرة للمشاركة الجادة وجاء حديثهن مصحوبًا بشعور بالملكية والمسؤولية تجاه العملية الأوسع ونتائجها.

تتباين مشاركة المرأة في حل النزاعات القبليّة عبر السياقات القطرية بشكل كبير.

على الرغم من عدم ظهور هذا الموضوع على نحو بارز في المناقشات التي دارت مع المستجيبات السوريات، إلا أن النساء اللواتي أُجريت معهن المقابلات في اليمن والعراق أُشرن إلى الأدوار المتناقضة التي تضطلع بها النساء في حل النزاعات القبليّة. وفي اليمن، على سبيل المثال، اعتُبرت المرأة شريكًا فاعلًا وبالغ الأهمية في جوانب حل النزاعات القبليّة، في حين أُبحت للنساء المتفاوضات في العراق فرصًا محدودة أو معدومة بالنسبة للنساء في نفس المجال. وقد يعكس هذا التباين جُزئيًا التاريخ الحافل لمشاركة المرأة في جوانب معينة من الأنظمة القبليّة اليمنية.

تؤكد المستجيبات على أهمية التدريب وبناء القدرات لتطوير مهارتهن التقنية في مجال الوساطة والتفاوض، وفي بعض الأحيان يدعمن بعضهن البعض في عملية التعلم.

في الوقت الذي يُنظر فيه إلى الوضع الاجتماعي والعلاقات الشخصية والسُّمعة الحسنة على أنها أمرٌ ضروري للنجاح، أكدت المستجيبات أن هذه العوامل ليست بديلًا للمهارات الفنية اللازمة للوساطة والتفاوض. وتحققًا لهذه الغاية، قامت العديد من المستجيبات بالتدريب في مواضيع مثل الإقناع، وبناء التوافق في الآراء، والقانون العُرفي القبلي و/أو صياغة الاتفاقات. وفي غياب الدعم المهني، غالبًا ما تضطر النساء لالتماس المساعدة والتوجيه من الشبكات التي ينتمين إليها وتعليم بعضهن البعض مهارات فنية جديدة.

للمنهجية

وقد تمت مراعاة سلامة المستجيبات وأمنهن في جميع مراحل عملية البحث، بما في ذلك في جمع البيانات وتحليلها وحفظها وعرضها. وقد تم حذف أسماء أفراد عينة البحث في النتائج الواردة هنا لحماية هوية المستجيبات، كما استُبعد جزء كبير من البيانات التي تم جمعها من التقرير، وذلك بسبب حساسية السياقات الأمنية والمجالات التي تعمل فيها المستجيبات.

وبالإضافة إلى القيود المتعلقة بالأمن، فقد أعاقت ثلاثة تحديات أخرى عملية البحث: (1) ضعف البنية التحتية للاتصالات في البلدان الثلاثة جعل من التواصل مع المستجيبات أمراً صعباً، وفي بعض الأحيان مستحيلًا؛ (2) العمل عن بُعد ودون الوصول إلى مجتمعات المستجيبات المحلية الأوسع نطاقاً أدى بدرجة كبيرة إلى الحد من فرص التحقق من المزاعم والنتائج، لا سيما فيما يتعلق بالأحداث أو التطورات المحلية التي لا تغطيها وسائل الإعلام أو غيرها من المصادر على نطاق واسع؛ و(3) على الرغم من إجراء عدد كبير من المقابلات، فلم تتوافر في المستجيبات المواصفات المستهدفة، مما حد من القدرة على تعميم البيانات بشكل عام. وفي ضوء هذه القيود وغيرها، تعد النتائج الواردة في هذا التقرير بمثابة إشارة إلى المواضيع التي تتطلب مزيداً من البحث والدراسة.

بتفويض من هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (UN Women)، تم إجراء البحث لهذا التقرير بين شهري يونيو/حزيران وأكتوبر/تشرين الأول من عام 2017. وبالاعتماد على عملية متكررة مكونة من جزأين، اشتمل البحث على مراجعة شاملة للأدبيات ومقابلات المستجيبات الرئيسية التي أُجريت مع أشخاص من سوريا واليمن والعراق.

وفي إطار مرحلة استعراض الأدبيات، قام الباحثون بجمع وتحليل البحوث الأكاديمية والمقالات الإخبارية والمنشورات غير الرسمية الصادرة باللغتين العربية والإنجليزية من طيف من المصادر الوطنية والدولية؛ ثم أُجريت المقابلات البحثية عن بُعد مع مجموعة ضمت 45 مستجيبة، منهن ناشطات مجتمعية ومحاميات وصحفيات وموظفات في مجال الإغاثة وقيادات لمنظمات المجتمع المدني ومعلمات ونساء عاملات في مجال الرعاية الطبية وأكاديميات ونساء عاملات في مجال السياسة على المستوى المحلي ومستوى المحافظات. وكانت الغالبية العظمى من المستجيبات من النساء اللواتي تم اختيارهن من خلال معاينة كرة الثلج، وهي تقنية تُستخدم لانتقاء العينات غير الاحتمالية من أجل ضمان التنوع العرقي والديني والجغرافي والاجتماعي والاقتصادي والتعليمي للعينة.

لمحة عن عينة البحث

الدولة	حجم العينة	النطاق الجغرافي
سوريا	15	دمشق، ريف دمشق، إدلب، درعا، حمص، حلب
اليمن	18	صنعاء، عدن، إب، تعز، شبوة، البيضاء
العراق	12	نينوى، بغداد، القادسية، السليمانية، دهوك

تحديد سياق مشاركة المرأة في صنع وبناء السلام

1.1

«على طاولة المفاوضات»: النساء في عمليات صنع السلام

كوسيط نزيه في عمليات السلام لأنها عادة ما تكون خارج هياكل السلطة الرسمية التي تقوم عليها الصراعات (O'Reilly, 2015; Bigio and Vogelstein, 2016). وقد يمنحهن ذلك فرصاً للوصول إلى أطراف النزاع عندما يتعذر على القادة الذكور ذلك، مما يتيح الفرصة لتشجيع الحوار وبناء الثقة وإقامة التحالفات (O'Reilly, 2015). ومع ذلك، لا يمكن التمييز بشكل قاطع فيما يتعلق بالمصالح والتدابير التي تتخذها كافة النساء المشاركات في محادثات السلام؛ إذ أنهن لا يمثلن فئة متجانسة (Anderlini, 2007). وعلى العكس من ذلك، يكتسي الاعتراف بتنوع أدوار المرأة وخلفياتها ووجهات نظرها أهمية بالغة بالنسبة لهدم المواقف النمطية الراسخة التي تنظر إلى المرأة باعتبارها كائنًا «مسالمًا» أو «بانية جسور بالفطرة»، لا سيما في ضوء زيادة مشاركة المرأة في القوات العسكرية التابعة للدولة والجماعات المتمردة وحتى المنظمات الإرهابية في جميع أنحاء العالم (تقرير الأمن البشري، 2005).

ومع ذلك، وكما توّضح الأدبيات المنشورة، فإن خبرات النساء والأدوار القائمة على النوع الاجتماعي التي يضطلعن بها في المجتمعات تمكّنهن من طرح وجهات نظر مختلفة لمفاوضات السلام (Anderlini, 2007; O'Reilly, 2015). ولمّا كانت النساء قد تحمّلن وطأة الحرب والصراعات وعانين من ويلاتها وآثارها المدمرة، فإن المرأة تعد عنصرًا فاعلاً بالغ الأهمية في كشف «الوجه القبيح» للحرب، وهو ما يشكّل خطوة أولى حاسمة نحو السلام (Anderlini, 2000). وعلاوة على ذلك، فإن مفهوم السلام لدى المرأة من حيث تلبية الاحتياجات الأساسية للأمن البشري تشكّله الحقائق المجردة التي يصطدم بها العديد من النساء اللواتي يقعن في براثن الصراعات. ومن ثم، قد تستند تصوراتهن على مزيج من القضايا السياسية والاقتصادية والشخصية وحتى البيئية التي تنشأ من تجاربهن الحياتية اليومية (انظر المرجع السابق).

وعلى الرغم من وجود أدلة وبراهين، فإن مشاركة المرأة في عمليات السلام الرسمية ظلت ضعيفة بشكل واضح. وواقع الأمر أنه في الفترة ما بين عامي 1992 و2011، شكّلت النساء نسبة 4% فقط من الموقعين، و2.4% من الوسطاء الرئيسيين، و9% من المفاوضين في عمليات السلام الرسمية (هيئة الأمم المتحدة للمرأة، 2012). وكشفت دراسة أخرى أجريت على 33 عملية مفاوضات من أجل السلام أن 4% فقط من المشاركين—11 من أصل 280—كُنّ من الإناث (انظر المرجع السابق). ويعكس غياب المرأة عن عمليات السلام انعدام السعي الحثيث لإشراكها في الأنشطة الرسمية (هيئة الأمم المتحدة للمرأة، 2010، 2012) فضلًا عن عدم إيلاء الجهات الدولية الفاعلة الاهتمام الواجب للشروط اللازمة لممارسة المرأة دورها في بناء السلام على نحو فعّال (Goetz and Jenkins 2016). وإلى جانب استمرار النظام الأبوي، يتمثل أحد أسباب هذا الفشل المنهجي في «عدم وجود آليات موثوقة

لم يبدأ المجتمع الدولي في أخذ خبرات المرأة في النزاعات والسياقات الأمنية على محمل الجدّ سوى مؤخرًا. وقد تغيّر الخطاب حول المرأة والسلام والأمن بشكل ملحوظ على مدار العقود الأربعة الماضية، ويُعزى ذلك بدرجة كبيرة إلى نشاط الحركة النسوية والمجتمع المدني، والتغييرات التي شهدتها نظرية العلاقات الدولية، والحقائق الجديدة التي ظهرت في فترة ما بعد الحرب الباردة (Cockburn, 2007; Pratt and Richter-Devroe, 2011; Harrington, 2011). ويشمل ذلك حدوث تقدّم كبير على صعيد السياسات في ثمانينيات وتسعينيات القرن الماضي (Pratt and Richter-Devroe, 2011)، مما أدى في نهاية المطاف إلى اعتماد مجلس الأمن للأمم المتحدة القرار رقم 1325 (UNSCR 1325) بشأن المرأة والسلام والأمن (WPS) في عام 2000. يضع القرار الذي يضم ثمانية عشر نقطة إطارًا عالميًا لدراسة الأثر المفرد والمتباين الذي تلحقه النزاعات بالمرأة ومعالجته. ويمكن تجميع محتوى القرار في أربعة أعمدة رئيسية، تشمل الحماية، والمشاركة، والوقاية، والإغاثة والتعافي.

ومنذ ذلك الحين، صدرت ثمانية قرارات عن مجلس الأمن الدولي وثلاثة قرارات عن الجمعية العامة حول النساء في الحرب والسلام. ولمدة تزيد عن عشر سنوات بعد إصدار قرار مجلس الأمن رقم 1325، أخذت السياسات والممارسات في تناول مسألة حماية النساء والفتيات على نحو متزايد، بيد أن قضية مشاركة المرأة وإدراجها في المفاوضات والعمليات السياسية ظلت محل تجاهل إلى حدّ كبير (Krause and Enloe, 2015). وقد عالج قرار مجلس الأمن رقم (1889) لعام 2009 ورقم (2122) لعام 2013 هذا التقصير؛ إذ شدد المجلس على «استمرار تمثيل المرأة الناقص في منع نشوب النزاعات وفي حلّها وفي الحماية وفي بناء السلام في المستقبل المنظور» دون حدوث أي تحوّل ملموس في عملية التنفيذ، معربًا عن بالغ قلقه إزاء ذلك، ودعا الدول الأعضاء إلى تمكين المرأة في مجال بناء السلام.

وقد أكدت دراسات نوعية وكمّية مستفيضة على أهمية المرأة وتأثيرها الإيجابي على عمليات السلام (Anderlini, 2000, 2007; O'Reilly, Súilleabháin, 2015; Paffenholz et al, 2016; Bell, 2015; and Paffenholz, 2015; O'Reilly, 2015). وتشير الأدلة إلى أن فرص إحلال السلام ستزيد إذا ما تم إيلاء الأولوية لإشراك المرأة، لا سيما عندما تكون هذه المشاركة جوهرية وليست رمزية. وتشير الأبحاث الإحصائية إلى أن احتمالات استمرار اتفاقيات السلام لمدة 15 سنة على الأقل تزيد إذا ما شاركت النساء في إبرامها، وأن تعزيز مشاركة المرأة السياسية والاجتماعية يحد من فرص عودة الصراع بعد انتهاء الحرب (O'Reilly, 2015). وهنا أيضًا، غالبًا ما تنظر الأطراف المتناحرة إلى المرأة

لمساءلة الدول والكيانات الدولية عن مدى استغلالها لأشكال النفوذ المؤسسي التي تتفرد بها من أجل «فتح أبواب» لمبادرات السلام والحوارات الوطنية ومؤتمرات المانحين والمجالس التأسيسية» (انظر المرجع السابق).

ثمة حواجز مماثلة تقف أمام مشاركة المرأة في صنع السلام في السياقات القطرية الثلاثة التي تم بحثها في هذا التقرير. على المستوى الدولي، كانت مشاركة المرأة السورية في مفاوضات السلام محدودة (Swisspeace 2017; Kapur 2016; et al). وخلال السنوات الثلاث الأولى من النزاع، تم منع الناشطات والمنظمات التابعة للمجتمع المدني تمامًا من المشاركة في أية مفاوضات رسمية. واستجابة لذلك أُطلقت مبادرة المرأة السورية من أجل السلام والديمقراطية (SWIPD) برعاية هيئة الأمم المتحدة للمرأة في عام 2014، حيث دعت إلى مشاركة المرأة في عملية السلام وإدراجها على طاولة المفاوضات. وفي وقت لاحق، تم تشكيل مجلس استشاري للمرأة السورية (WAB) يتبع للمبعوث الخاص للأمم المتحدة، مما أدى إلى مشاركة المرأة في المسرح الدولي.

يتألف المجلس الاستشاري للمرأة السورية من 12 امرأة من قيادات المجتمع المدني السوري المستقلة من خلفيات مختلفة، وتتمثل مهمتهن في «إثارة القضايا المهمة غير المدرجة في جدول الأعمال، وطرح الخيارات، وتشكيل مواقف توافقية وتقديم توصيات لدعم محادثات السلام، ومعالجة نقاط الخلاف الرئيسية وتقديم حلول مبتكرة، وطرح وجهات نظر تتجاوب مع النوع الاجتماعي، وتوجيه خبرات المجتمع المدني ذات الصلة» (هيئة الأمم المتحدة للمرأة 2016). ومع ذلك، على الرغم من كون المجلس الاستشاري للمرأة السورية مبادرة تحظى بالترحيب، إلا أن هذا النموذج لم يخلو من النقد. وقد أشار بعض نشطاء حقوق المرأة إلى أن الطبيعة الاستشارية التي يتميز بها المجلس تعني أن مشاركة المرأة «تقتصر على الردهات». ويشير آخرون إلى أن إشراك المرأة في المجلس الاستشاري للمرأة السورية هو أمر مقصور على «فئة معينة من نساء الخبرة»، مما يؤدي إلى حدوث فجوة بين احتياجات المرأة على أرض الواقع وتلك التي يعبر عنها المجلس الاستشاري (Al-Abdeh, 2017). ويذهب البعض إلى القول بأن عدم وجود آلية تغذية راجعة شاملة لإبلاغ وتقديم المعلومات للمجتمعات المحلية حول مشاركة المجلس الاستشاري للمرأة السورية قد أدى إلى تهميش المجلس الاستشاري وتقويض جهوده (Leimbach, 2013; SCP, 2016; Butler 2014; WILPE, 2016; Williams, 2014). وفي الوقت الذي تدعم فيه هيئة الأمم المتحدة للمرأة المبادرات الرامية إلى التصدي لبعض هذه القضايا، يؤكد النشطاء أنه يلزم اتخاذ تدابير إضافية لتعزيز المشاركة الفعالة للمرأة في العمليات الرسمية.

في اليمن، ساعد تنظيم وحشد الجهود من أجل زيادة مشاركة المرأة السياسية إلى حصول النساء على مقعد على الطاولة في مناسبات عديدة (Heinze, 2016; Jarhum, 2016). على سبيل المثال، خلال عملية الانتقال السياسي التي بدأت برعاية مبادرة مجلس التعاون الخليجي (GCC) في عام 2011، كانت وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل آنذاك، الدكتورة أمة الرزاق علي حُمد، من بين الموقعين على الاتفاقية (Jarhum, 2016). وتوجت الاتفاقية التي تم التوصل إليها بواسطة مجلس التعاون الخليجي بإقامة مؤتمر الحوار الوطني (NDC)؛ حيث دعت إلى مشاركة أكبر للمرأة في العمليات السياسية وعمليات السلام، مما في ذلك تخصيص حصة نسبتها 30% للمرأة في جميع المقاعد الحكومية.

وعلى الرغم من العقبات والتحديات الكثيرة التي واجهتها النساء في مؤتمر الحوار الوطني، لا سيّما فيما يتعلق بمناصرة حقوق المرأة (انظر المرجع السابق)، فقد وصف البعض مساهمات النساء في المؤتمر باعتبارها أفضل صيغة للحقوق والحريات يشهدها اليمن على الإطلاق. وفي بلد كانت يومًا نسبة تمثيل النساء في البرلمان فيه لا تتجاوز 1%، بلغت نسبة النساء

في مؤتمر الحوار الوطني 28%. وتولت النساء رئاسة ثلاث من جلسات مجموعات العمل التسع، كما كان لهن حضور بارز في لجنة الصياغة الفنية واللجنة الدستورية (Jarhum, 2016; CMI, 2015).

ومع ذلك، فقد تم تقويض المشروع الدستوري الجديد، مما أدى إلى تدهور الوضع في اليمن. وباستثناء مؤتمر الحوار الوطني، تم استبعاد المرأة اليمنية إلى حد كبير من المفاوضات في عمليات الوساطة الوطنية، بما في ذلك اتفاق السلم والشراكة الوطنية (PNPA) المبرم بين الحكومة وجماعة أنصار الله في سبتمبر/أيلول 2014 (CMI 2015). وعقب السقوط في حرب أهلية شاملة، استُبعدت النساء وقضاياهن من المفاوضات التي أُجريت لاحقًا بين القوات الموالية للرئيس عبد ربه منصور هادي وجماعة أنصار الله، وشمل ذلك منعهن من العمل كمراقبات (Jarhum, 2016).

وفي أكتوبر/ تشرين الأول 2015، اجتمعت في قبرص 45 امرأة يمنية من انتماءات سياسية مختلفة، حيث وضعن ميثاق المرأة اليمنية للسلام والأمن (المعروف أيضًا باسم «التوافق النسوي اليمني للسلام والأمن»). وقامت هيئة الأمم المتحدة للمرأة ومكتب المبعوث الخاص للأمم المتحدة بتسهيل وضع هذا الميثاق الذي ضم مجموعة متنوعة من النساء بهدف تعزيز مشاركة المرأة في عمليات السلام الرسمية وفقًا لقرار مجلس الأمن رقم 1325 (هيئة الأمم المتحدة للمرأة 2015). ويبقى الميثاق العملية الوحيدة التي سهلتها الأمم المتحدة لإشراك النساء في اليمن. ومع ذلك، وكما هو الحال مع المجلس الاستشاري للمرأة السورية، فإن الناشطات اليمنيات وغيرهن من الناشطات المدافعات عن حقوق المرأة يؤكدن أن نموذج المشاركة الحالي غير كافٍ، وأن تقويض مشاركة المرأة في المناقشات الجانبية في الكويت وقبرص يعد تنازلًا، بل وانتكاسة للتقدم الذي حققته المرأة اليمنية بشق الأنفس في مؤتمرات الحوار الوطني (WILPE, 2016; Anderlini, 2016; et al).

وفي أعقاب غزو العراق الذي قادته الولايات المتحدة الأمريكية، تراجعت مشاركة المرأة السياسية في مواقع القيادة وصنع القرار، مما يعكس الهوة بين الخطاب السياسي والإرادة السياسية، فضلًا عن هشاشة العمليات الديمقراطية (INAP, 2014). وفي أجواء سادها العنف وعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي، أثرت بعض الأمور، مثل الفساد والطائفية والنزعة المحافظة الاجتماعية والدينية، على مشاركة المرأة على نحو فعال في أنشطة بناء السلام وإعادة الإعمار. وضاعت العديد من المكتسبات التي تم تحقيقها بصعوبة قبل الغزو (Al-Ali and Pratt, 2008). ففي أول حكومة انتقالية، بلغت حصة النساء في البرلمان العراقي 25% في عام 2005. وعلى الرغم من أهمية تخصيص هذه الحصة للمرأة كخطوة نحو المزيد من الإدماج، فما زالت أصوات النساء واحتياجاتهن مهمشة (INAP, 2014; Kho- dary, 2016; Kaya, 2016).

وواقع الأمر أنه تم استبعاد النساء من المجالس التشريعية والإقليمية بعد مرور عام. ومع تشكيل لجنة المصالحة الوطنية في عام 2006 المكلفة بتعزيز سيادة القانون وسد الفجوات الطائفية، تم استبعاد المرأة من اللجنة الرئيسية وتعيينها بدلًا من ذلك في مكتب ضعيف ومهمش للمرأة في اللجنة الوطنية (INAP, 2014; Khodary, 2016). وفي اتفاقية العراق التي أبرمت في عام 2010، كانت المرأة غائبة تمامًا عن عمليات الوساطة والتوقيع وحتى الشهادة (Ghazzaoui, 2016). ومع ذلك، وعلى الرغم من العقبات والحيز السياسي الضيق، مهدت الجهود الحثيثة التي بذلها المجتمع المدني والحركات النسائية الطريق لإطلاق خطة العمل الوطنية العراقية (INAP) في عام 2014، ليصبح العراق بذلك أول بلد في منطقة الشرق الأوسط يمتلك خطة عمل وطنية وفقًا لقرار مجلس الأمن 1325.

‘ما وراء الطاولة’: بناء السلام على الصعيد المحلي

وتعزيزها، والمشاركة في الحكم المحلي، وإذكاء الوعي المجتمعي، وتوفير فرص كسب الرزق للنساء وأولئك الذين تشردوا بسبب النزاعات (CCSDS et al, 2014; Ghazzawi et al, 2015; Krause and Elo, 2015; Turkumani et al, 2015). تكتسب هذه المساهمات أهمية خاصة بالنظر إلى القيود المفروضة على مشاركة المرأة والمجتمع المحلي في سوريا بسبب شدة العنف، والقيود السياسية والاجتماعية، وتعاطف خطر التطرف العنيف.

وفي اليمن، اصطبغت المواقف الاجتماعية والثقافية تجاه المرأة في المجتمع المعاصر بصيغة الاحترام للأدوار الرائدة التي لعبتها المرأة عبر التاريخ، بما في ذلك التقليد الذي كان متبعاً في العصور السابقة والمتمثل في تولي النساء مقاليد الحكم في المملكة. (Colburn 2002). ويولي النظام القبلي، على وجه الخصوص، أهمية كبرى لشبكات الأمان الاجتماعي والاقتصادي للمرأة، خلافاً للافتراضات المتعلقة بالتقاليد الريفية والمجتمعات القبلية المحافظة (Adra, 2016). وعلى هذا النحو، لعبت النساء أدواراً بارزة في شؤون المجتمع المحلي، مثل قيادة ودعم عمليات حل النزاعات (Al-Dawsari, 2012; Heinz, 2017). وعلى الرغم من أن المرأة كانت مهتمشة تاريخياً من العمل السياسي، فقد لعبت دوراً محورياً في انتفاضة عام 2011، حيث حشدت وقادت المظاهرات التي أدت في نهاية المطاف إلى الإطاحة بنظام علي عبد الله صالح. وفي سنوات عدم الاستقرار السياسي والصراعات العنيفة التي أعقبت ذلك، أشارت النساء اللائي شملهن البحث إلى أن النساء عادة ما يكنّ بمثابة «شريان الحياة» للمدن والمناطق المحاصرة، إذ يتحدين الجبال الفعلية والمجازية من أجل تهريب المساعدات الإنسانية والسلع الأساسية عبر الخطوط الأمامية. وهنا أيضاً تنشط النساء في التوسط في الصراع المحلي حول توزيع المعونات. وعلاوة على ذلك، تستمر النساء في لعب أدوار حاسمة في جهود مكافحة التطرف العنيف، ومكافحة تجنيد الأطفال، والمساهمة في جهود نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وأكثر من ذلك بكثير (Saferworld, 2017; ToBe Foundation, 2016; Anderlini et al, 2017).

وعلى نحو مماثل، واجهت المرأة في العراق محنة هائلة جراء عقود أمضتها في ظل انعدام الاستقرار السياسي والحرب والعقوبات والتفكك الاقتصادي والتمييز والعنف العشوائي والعنف الموجه ضدها. فقد تحملت النساء وطأة الجانب الأكبر من هذا الدمار، ومع ذلك استمررن في الكفاح من أجل إرساء النظام، وضمان الاستقرار، والكفاح من أجل حقوقهن، وغالباً ما دفعن ثمناً باهظاً في سبيل ذلك. وعانت المرأة من الطائفية والتعصب (Ali, 2017)، فدعمت المجتمعات المهمشة والمضطهدة، وعززت التماسك الاجتماعي، وحاربت العنف ضد النساء على اختلاف أشكاله، وقدمت الدعم والإغاثة والمساعدة من بين جملة من الأمور (INAP, 2014; Khodary, 2016; Kaya, 2016). وعلى الرغم من العوائق السياسية والأمنية والاجتماعية، فإن تلك الأنشطة تبرز الأدوار القيّمة التي لعبتها النساء في دفع عمليات التطوير وإعادة الإعمار في العراق قُدماً (INAP 2014).

غير أنه على الرغم من تلك الإسهامات الهامة، فإن مهارات النساء وتجاربهن وخبرتهن كوسيطات ومفاوضات وصانعات قرارات في أسرهن ومجتمعاتهن المحلية غالباً ما يُنظر إليها باعتبارها «غير مهمة» أو غير مناسبة على الإطلاق؛ مما يحول دون استفادة الحكومات الوطنية والمجتمع الدولي، وحتى النساء أنفسهن، منها واستغلالها (ActionAid et al, 2015). ولهذا الغرض، تؤكد الدراسة العالمية بشأن تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم 1325 (2015) أن الاعتراف بإسهامات النساء غير الرسمية يعني أنه «يجب علينا

إن مشاركة المرأة في أنشطة صنع السلام ليست سوى جزء من القصة، ولا تعبر بأي حال عن إسهامات أغلب النساء في إحلال السلام. فإلى جانب إسهاماتها على المستوى الرسمي كوسيطات ومفاوضة وشاهدة خبيرة وموقّعة على معاهدات السلام، تسهم المرأة أيضاً في تحقيق السلام على المستوى المحلي بطرق متنوعة. وهناك كتابات مستفيضة عن النساء في عملية بناء السلام، حيث تسلط الضوء على مساهمات النساء كدعاة سلام، وعاملات في المجال الإنساني، ومُرشدات، وعاملات منقذات للحياة في المجال الصحي، وأكاديميات، وميسرات ومدربات (UN ESCWA, 2017; ActionAid et al, 2012). وحسبما تشير زهرة موسى ومريم رحمانى ولي وبستر (2013)، فإن «أعمال بناء السلام التي تضطلع بها النساء في المجال الخاص ... تؤثر على المجال العام مثلما تؤثر على المجال الخاص».

وتُبرز إحدى الدراسات التي أجرتها منظمة المعونة الدولية (ActionAid) ومعهد دراسات التنمية ومنظمة المرأة العالمية (Womankind Worldwide) في عام 2012 إسهامات النساء في الجهود المحلية لبناء السلام في كل من أفغانستان وليبيريا ونيبال وباكستان وسيراليون. وتتناول الدراسة بالبحث مشاركة المرأة في حل الصراعات وعمليات بناء السلام على صعيد المجتمع المحلي، مُلقية الضوء على مساهماتها القيّمة مع إيراد أدلة نوعية على الأدوار التي تلعبها في بناء السلام المحلي في البلدان المعنية. وهنا أيضاً، تشدد الدراسة على المعاني الخاصة التي يحملها السلام بالنسبة للنساء والرجال على المستوى المحلي، وعلى حقيقة عمل النساء عبر القارات كداعيات سلام وكوسيطات ومفاوضات داخل أسرهن ومجتمعاتهن المحلية. كما توضّح الدراسة ما تظهره المرأة والمبادرات التي تقودها من مهارات فائقة في الوساطة وحل النزاعات داخل منازلهن ومجتمعاتهن المحلية.

كما تلقي الدراسة الضوء على التحديات الكبرى التي تواجهها النساء؛ لا سيّما التقاليد الذكورية والأعراف والمواقف الاجتماعية التقييدية التي تمنع مشاركة المرأة على نحو آمن وهادف في الجهود الرامية إلى بناء السلام. كما يمثل الفقر وعدم المساواة والعنف ضد المرأة تحديات إضافية. وعلاوة على ذلك، تقوم النساء بالتقليل أو التحقير من قيمة عملهن، وغالباً ما لا يعترفن بأثره على المجتمع. وواقع الأمر أنه «حيثما كان للمرأة حُرية المشاركة والعمل بصورة جماعية، طُوّرت على الصعيد المحلي العديد من المبادرات لبناء وحفظ السلام، أو التخفيف من وطأة أسوأ الآثار الناجمة عن الصراعات على المرأة. وهذه المبادرات ليست دائماً عمليات لبناء السلام بالمفهوم التقليدي، ولكنها مساهمات مهمة تؤدي إلى تحقيق سلام «إيجابي» يلبي احتياجات النساء والرجال على حدٍ سواء» (Moosa et al, 2013).

وفي منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، سلّطت مجموعة كبيرة من الدراسات التي تتناول المرأة والسلام والأمن الضوء على مساهمات النساء في الحرب والسلام، والتصورات المحلية المختلفة والمحددة للسلام، بالإضافة إلى التحديات الرئيسية التي يواجهنها. ففي سوريا، تشير الدراسات المنشورة إلى جملة من المجالات التي تعد محورياً لتكيز المبادرات النسائية، لا سيما الآثار المدمرة للحرب، فضلاً عن العدالة الانتقالية و—بصورة أقل—وقف إطلاق النار والوساطة والمفاوضات (CUNY, MADRE and WILPF, 2014; Ka-pur, 2017). وقد لعبت النساء والجهات المحلية الفاعلة في مجال السلام دوراً فعالاً في بناء «جزر صغيرة من الاستقرار المؤقت» (Swisspeace et al, 2016). وتأتي جهودهن في إطار «مجموعة من العمليات السياسية وعمليات السلام» (Kapur, 2017)؛ إذ تضمنت قيادة وتنسيق المبادرات الإنسانية والإغاثية، وبناء النظم التعليمية، وتفعيل مبادرات المجتمع المدني،

والأصول والعلاقات التي تستخدمها النساء لحل النزاعات في قضايا ومناطق محددة؟ وكيف يُنظر إلى هؤلاء النساء وكيف يتم استقبالهن؟ وما هي الحواجز والقيود التي تعوق مشاركة المرأة في التفاوض أو إدارة أو حل النزاعات والصراعات، وكيف يمكن التغلب عليها؟

ومن خلال سلسلة من البيانات المجمّعة، تقدم الفصول القطرية التالية قصصاً عن نساء يعملن على التصدي للنزاعات السياسية والمسلحة في سوريا؛ والنزاعات القبّلية على الأراضي والموارد الطبيعية وأعمال العنف بين الأشخاص في اليمن؛ والنزاعات على مستوى المجتمعات المحلية الناشئة عن غياب مؤسسات الدولة الوقائية في العراق. وتقدم هذه الفصول مجتمعة، وإن كان بشكل محدود، صورة عن خبرات المرأة في بناء السلام بطريقة احترافية من قاعدة الهرم إلى أعلاه.

أيضاً النظر إلى «السياسات» و«صنع السلام» بشكل مختلف—وليس فقط كمجموعة من الجهات الفاعلة المجتمعة حول طاولة المفاوضات، ولكن كعملية شاملة داخل مجتمع شامل ومتنوع ويعكس مصالح المجتمع بأسره ... «هيئة الأمم المتحدة للمرأة، 2015). ويعني ذلك مشاركة المرأة في التصدي للمشاكل المحلية والتوسط من أجل تسويتها وتحقيق التفاهم والتعاون وبناء الثقة وتعزيز القدرة على الصمود، من خلال مجموعة من العمليات والآليات.

ومن هذا المنطلق، فإن الغرض من هذا التقرير هو إعلاء صوت وخبرات النساء اللواتي يقدمن إسهامات كبيرة من أجل تحقيق الأمن والاستقرار في مجتمعاتهن من خلال حل النزاعات المحلية وإدارتها، ولكن كثيراً ما يتم تهميش جهودهن واستبعادها باعتبارها غير مهمة. ومن ثم، يطرح البحث تساؤلاً حول طبيعة مشاركة وتأثير المرأة في الجهود الرسمية أو غير الرسمية للتوسط أو والتفاوض أو حل النزاعات والصراعات على مستوى المجتمع المحلي؟ كما يتساءل عن الاستراتيجيات والأدوات والتكتيكات والموارد

2 سوريا: المرأة ومفاوضات وقف إطلاق النار على الصعيد المحلي

المسلحة من أجل الجلوس على طاولة المفاوضات من خلال الاحتجاج والضغط غير الرسمي (Adel and Favier, 2017). ومع ذلك، فإن النساء اللواتي تُركن على هامش الحياة السياسية والمجتمعية، غالبًا ما تم استبعادهن من جهود المجتمع المدني لوقف الأعمال العدائية. وينطبق ذلك بشكل خاص على إقصاء النساء من مجالس الإدارة المحلية (LACs)، أو هيئات الحكم المجتمعي التي أنشئت في البداية لتكون بمثابة وسطاء بين الحكومة والجماعات المسلحة أثناء المحادثات المحلية (Darwish, 2016; Arabi and Halal, 2016).

وإلى جانب إقصاء النساء، فسرعان ما آلت مفاوضات السلام المحلية في سوريا إلى طريق مسدود. وكانت هذه المفاوضات المحلية يومًا بمثابة «بصيص أمل» بالنسبة للمدنيين الذين أنهكتهم الحرب ويتوقون إلى وقف الخسائر في الأرواح وتحسين الأوضاع الإنسانية، أما اليوم فيُنظر إليها كوسيلة لإجبارهم على الاستسلام القسري (Adel and Favier, 2017, Integrity, 2014). وفي هذا الصدد، يشر الكثيرون إلى تكثيف الحملات العسكرية وتشديد خطوط الحصار وإعاقة وصول المساعدات باعتبارها تدابير استغلالية تُستخدم لكسب اليد العليا في المفاوضات (Integrity, 2014, Charney, 2014). وأدى التدخل الخارجي في عام 2015 إلى زيادة حدة شروط الهدنة المحلية، أو «اتفاقيات المصالحة» (Adel and Favier 2017). فتضاعفت هذه الشروط في بعض المناطق كواجهة لاستعادة الحكومة سيطرتها من خلال توجيه إنذار نهائي لأفراد المجتمع المحلي بالإذعان أو الطرد (Hinnebusch and Imady, 2017; Ezzi, 2017).

على بُعد 40 ميلًا شمال غربي دمشق، خاض سكان مدينة الزبداني مسارًا شاقًا تمثل في المفاوضات المحلية التي كانت مصدرًا للأمل خلال المراحل الأولى من النزاع، ثم تحولت إلى مسألة استسلام في السنوات الأخيرة. ولكن قبل اتفاق المصالحة الذي كان سيترتب عليه تفريغ المدينة من كافة مظاهر الحياة المدنية، كان في مدينة الزبداني مجتمع مدني نشط يعمل بعمق من أجل وقف الأعمال العدائية في المنطقة (Darwish, 2016)؛ مثل تجمّع «ضمة» النسائي الذي تفاوض من أجل تخفيف العقوبات المفروضة على النساء المعتقلات، ونظّم منطقة آمنة للمدنيين، وتوسط من أجل وقف إطلاق النار في المنطقة. وإلى جانب تقديم نظرة متعمّقة على خبرات النساء السوريات اللواتي سعين إلى حل النزاع العنيف وقُمن بالتفاوض بشكل مباشر من أجل ذلك، يعكس تاريخ المنظمة رواية أكبر عن الانتصارات والمخن التي يواجهها المجتمع المدني—ومكان المرأة داخله—طوال فترة الحرب.

بعد سبع سنوات من النزاع المسلح المحتدم، أدت الحرب في سوريا إلى تشريد 11.3 مليون شخص، وأودت بحياة أكثر من 500,000 شخص. ومع ذلك، فقد بدأ الصراع السوري بطريقة سلمية في حين يعتبره الكثيرون أخطر كارثة إنسانية في التاريخ الحديث. ففي عام 2011، اندلعت مظاهرات سلمية في جميع أنحاء البلاد دعمًا للاحتجاجات المناهضة للحكومة في محافظة درعا، حيث اشتعلت الاضطرابات المدنية على نطاق واسع عقب اعتقال مجموعة من أطفال المدارس وتعذيبهم. وقد شجعت انتفاضات الربيع العربي في تونس ومصر وغيرهما على انتشار الاحتجاجات بشكل سريع في جميع أنحاء البلاد في سوريا، حيث دعا المتظاهرون إلى إجراء إصلاحات اقتصادية وسياسية تشمل استقالة الرئيس بشار الأسد (Laub, 2017).

وقد حفزت الانتفاضة السورية دور المرأة في المجتمع على الرغم من كونها لا تعتبر حركة لتمكين المرأة تحديدًا. وكانت المرأة عنصرًا حاسمًا في مطلع المظاهرات والاعتصامات والتظاهرات المسائية الصامتة؛ إذ خرجت النساء إلى الشوارع جنبًا إلى جنب مع الرجال في مجتمعاتهن المحلية، ونظمن المسيرات وتولين قيادتها، وصممن الشعارات والهاثافات، وفي حالات عديدة، وقفن بأجسادهن بين الحشود المحتجة وقوات الأمن لحماية المتظاهرين من الهجوم (Asad and Hassan, 2013; Ghazzawi, 2014; MADRE and WILPE, 2014). وهنا أيضًا، كان للمرأة حضور بارز في وسائل الإعلام وجهود المناصرة، بما في ذلك المشاركة في لجان التنسيق المحلية، أو الجماعات الناشطة التي تم تشكيلها للتواصل مع المنافذ الإخبارية الدولية بغية زيادة الوعي حول الوضع في سوريا في الخارج (Asad and Hassan, 2013).

وفي غضون فترة قصيرة، تشكّلت كتائب المتمردين في جميع أنحاء سوريا، مما أدى إلى الانزلاق إلى أتون الحرب الأهلية. وقد خلق ذلك فراغًا في السلطة استغلته الجماعات المتطرفة والمتعصبة لإرساء موطئ قدم لها في البلاد (Laub, 2017). وأدى احتدام الصراع المسلح إلى تضائل وجود المرأة في الحياة العامة ومشاركتها في الانتفاضة المدنية، مما أوجد ما أطلق عليه البعض «مناطق الهيمنة الذكورية» (Ghazzawi, 2014; see also Swisspeace et al., 2016). ونتيجة لذلك، أُجبرت النساء على اتخاذ «خطوة إلى الوراء» والبحث عن «أدوار وراء الخطوط الأمامية»، مثل العمل من المنزل في مجال الدعوة عبر الإنترنت وجمع الأموال وتنظيمها، فضلًا عن الأنشطة التي تتماشى مع المفاهيم التقليدية لدور المرأة كمقدمة للرعاية، مثل رعاية الجرحى والمشردين (Asad and Hassan, 2013).

وخلال الفترة ذاتها، بدأت المفاوضات المبكّرة بين جماعات المعارضة والقوات الحكومية في جيوب المعارضة التي تشكلت حديثًا. وفي بداية الأمر، ركزت المحادثات على التوصل إلى وقف مؤقت لإطلاق النار وترتيب عودة أو تبادل المعتقلين. وهنا، لعب المجتمع المدني دورًا هامًا في تنسيق وتسهيل عمليات التفاوض، إذ قام في كثير من الأحيان بالضغط على الجهات

2.1

المساومات القائمة على أساس المصلحة: تفاوض النساء من أجل توفير منطقة آمنة للمدنيين

كانت تلال الزبداني ذات يوم مقصدًا سياحيًا شهيرًا تفد إليه العائلات الثرية من جميع أنحاء سوريا والمنطقة. وتزخر تلال الزبداني بالمنازل الريفية التي تضم مجمّع فيلات كبيرًا مملوكًا للدولة. ومع تصاعد العنف تراجعت السياحة وصارت الفيلات مهجورة، وهو الأمر الذي قدم فرصة محتملة مُنقذة للحياة على حد قول نساء «ضمة»: «فكرنا في محاولة إيواء الناس في المنازل الخالية المحيطة بالفيلات لأننا كنا نعلم أن المنطقة ستكون في مأمن من القصف». كما رأينا أنه من مصلحة المقاتلين التأكد من أن أسرهم في مأمن بعيدًا عن نيران القصف ورجال القنصاء المنتشرين في مواقع استراتيجية على قمم التلال لاستهداف مواقع المقاتلين في الوادي.

وفي الأشهر التالية، عملت قيادة تجمّع «ضمة» عبر الخطوط الأمامية من أجل التفاوض على ترتيبات لإنشاء مكان آمن للمدنيين في المنطقة المحيطة بمجمع الفيلات الخالي. وخلال لقائهم مع المسؤولين الحكوميين، شددت النساء على الفائدة الاستراتيجية لخطتهن، مؤكدة على تضائل احتمالات هجوم المعارضة المسلحة على المنطقة إذا ما تم تسكين النساء والأطفال المحليين—عائلاتهم—هناك. كما اعتمدن على اتصالاتهن مع جماعات المعارضة لطلب الدعم، حيث أشرن إلى الزمالة التي كانت تجمعهن في السابق مع العديد من المقاتلين كنشطاء؛ مما يجعلهم يميلون إلى الوثوق في «ضمة»: «كان الكثير من الأشخاص الذين تحولوا وانضموا إلى القتال في مرحلة ما مدنيين ناشطين في الانتفاضات المدنية».

ومن خلال العمل عن كثب مع المسؤولين المحليين، نجحت نساء «ضمة» في فتح المنازل المحيطة بمجمع الفيلات واستغلالها لإيواء المدنيين، مع ضمان بقاء المنطقة خالية من المقاتلين المسلحين. بيد أنه في غضون فترة قصيرة، تعرّض المدنيون الذين انتقلوا إلى التلال للاعتداء من جانب أطراف النزاع، مما أدى إلى تقويض سلامة النساء والأطفال؛ ومن ثم، مبادرة المنطقة الآمنة بأسرها في نهاية المطاف.

جاء تأسيس تجمّع «ضمة» النسائي في أعقاب الانتفاضة استجابةً للنساء اللواتي شاركن في عدد من مبادرات المجتمع المدني وتولين قيادتها ولكنهن تعرضن للتهميش ولم يُنسب لهن الفضل رغم الجهود الهائلة المبذولة من جانبهن. ونتيجة لذلك، أنشأت المنظمة بهدف إبراز دور المرأة وإعلاء صوتها وتمكينها من بناء السلام وتخفيف حدة الصراعات العنيفة وتقديم المعونات الإنسانية والتثقيف وخدمات الإغاثة.

وفي عام 2012، بعد أن أحكمت المعارضة المسلحة سيطرتها على المدينة، قام مجلس الإدارة المحلية بمدينة الزبداني بأولى محاولاته التي أعقبها عدة محاولات غير ناجحة للتوصل إلى اتفاق بين الأطراف المتحاربة (Araabi and Hilal, 2016; Darwish, 2016). وقدم تجمّع «ضمة»، الذي كان نشطًا بالفعل على مستوى المجتمع المحلي، السلال الغذائية والدعم النفسي، كما قدم الدعم للأطفال الذين تسببت حالة انعدام الاستقرار المتنامي في انقطاعهم عن التعليم. وحشدت «ضمة» النساء النازحات جراء العنف في مدينة الزبداني من أجل النزول إلى الشوارع للمطالبة بإنهاء الصراع:

لقد تواصلنا مع النساء في جميع أنحاء المنطقة، وسرنا كمجموعة كبيرة [...] مطالبين بوقف إطلاق النار، على الرغم من التهديدات التي تلقيناها من كل من النظام والمعارضة المسلحة. وهذد جيش النظام بقصفنا بالقنابل إذا قمنا بمسيرات. كما توعدت الانتفاضة العسكرية بأنها لن تسمح لنا بإقامة أية مسيرات ... ولكننا لم نلتفت لتهديداتهم وانطلقنا في مسيرات. لقد أخبرناهم بأننا نساء، مدنيات، أخبرناهم إن هذه المنطقة ليست منطقة مسلحة، وليست منطقة للقتال.»

وبينما لم تفلح احتجاجات «ضمة» في تحقيق هدفها المنشود، فقد ساعدت المظاهرة في تعزيز مكانة التجمّع، وفتح سبل مشاركة المرأة في بناء السلام. وانطلاقًا من تلك النقطة، باتت «ضمة» تُعرف باسم تجمّع «النساء العاملات على تخفيف آثار العنف الناجمة عن الصراع»، وهي مهمة غير رسمية تمت لتشمل التفاوض على توفير منطقة آمنة للمدنيين في التلال المطلة على المدينة.

2.2

التطلّع إلى وقف الأعمال القتالية

شيء، فإنك تحاول الحفاظ على ما تبقى وتنحي الكثير من الأشياء جانبًا في محاولة للحفاظ على مكاسبك المحدودة وأكثر من ذلك لتجنب المزيد من الخسائر».

ودفع شعورٌ مماثل باليأس نساء «ضمة» إلى مواصلة مبادراتهن الطموح لوقف إطلاق النار التي بدأت في عام 2014، وسط مشاعر الإحباط المتزايدة إزاء سلسلة من المفاوضات الناجحة وغير الناجحة التي توسطت فيها لجان

كشفت التحديات التي ظلت تواجه مبادرة المنطقة الآمنة لنحو عام عن المقايضات البالغة التعقيد التي انطوى عليها أغلب الترتيبات والصفقات التي عُقدت مع النظام (Araabi and Hilal, 2016; see also Turkumani et al, 2014). وأوضحت إحدى الناشطات الإعلاميات المطلعات على عمليات التفاوض المحلية لوقف إطلاق النار، أن الجماعات المدنية تواصل المحادثات بدافع اليأس لإنهاء العنف والوصول إلى الإغاثة الإنسانية وإنقاذ الأرواح: «عندما تعيش في ظل الحرب، ويتم تجويعك، عندما تكون جائعًا وقد فقدت كل

قام النظام بتنسيقها، والمجالس المحلية، والمشايخ، والمجتمع المدني، وفئات أخرى (انظر (Araabi and Hilal, 2016; Turkmani, 2014; Integrity, 2014): «كان هناك الكثير من عمليات وقف إطلاق النار، العديد من المفاوضات، كل يوم كان هناك شيء ما ... كان هناك الكثير من المبادرات والعديد من الأطراف، وكان كل طرف يحاول أن يكون هو من يحقق اتفاقاً دائماً. الجميع يريدون أن يُنسب لهم الفضل في هذا النجاح». ولكن في جميع الحالات تقريباً، تشير أعضاء تجمُّع «ضمة» إلى أن المفاوضات قد فشلت في تحديد المظالم المتبادلة الحقيقية أو الدفع في اتجاه الحصول على التزام حقيقي بالتسوية—وهي الحواجز التي يعتقدن أن المرأة تشغل موقعاً فريداً يؤهلها لأن تتصدي لها وتتغلب عليها.

وفي مناسبات عدة، أتاحت الجهود التنظيمية المبكرة التي قام بها تجمُّع «ضمة» فرصة التواصل مع أفراد الأمن والشخصيات العسكرية. وكانت بعض عضوات التجمُّع قد اعتُقلن في السابق بسبب نشاطهن المدني، ولكن أكثر تجاربهن فائدة كانت في معرض بحثهن عن أحيائهن المختفين؛ إذ التقين بالعديد من الوسطاء—رجال أعمال ذوي نفوذ وغيرهم—لمساعدتهن في تحديد مكان أحد أفراد عائلتهن أو العثور عليه؛ وذلك مقابل مبلغ من المال. وقد أتاحت هذه التجارب في نهاية الأمر فرصاً كانت في السابق بعيدة المنال. وكان بعض الوسطاء قد سمعوا عن «ضمة» التي يصفها أعضاء التجمُّع بأنها عملٌ حقيقي؛ وأشاروا إلى أنهم سيقومون بالترتيب من أجل عقد اجتماعات مع الأفراد العسكريين لمعرفة إمكانية حفز عمل «ضمة» الخاص بالتخفيف من آثار النزاع للوصول إلى وقف إطلاق النار على الصعيد المحلي.

تتميز نساء «ضمة» بالدفقة، وقد تعلَّمن ذاتياً، ولكن في ظل وجود شبكة دعم، حيث استفدن من شبكتهن الواسعة في سوريا والبلدان المجاورة، للوصول إلى وسطاء محترفين لمساعدتهن على دراسة المخاطر المحتملة وإمكانيات المشاركة المباشرة. وبعد دراسة متأنية، قرَّرن المضي قدماً وانفقن على عقد اجتماع، وكخطوة أولى توصلن إلى خطة لتحويل هذه الزيارة الأولية إلى سلسلة من المفاوضات لتوضيح السجلات الخاصة بالتجمُّع، فضلاً عن سجلات أكثر من 40 امرأة مطلوب اعتقالها بسبب المشاركة في الاحتجاجات وغيرها من الأنشطة المناهضة للحكومة. ومن ثم، قام تجمُّع «ضمة» بدور الوسيط بين النساء المحليات وأفراد الأمن من أجل عقد اتفاقات لتسوية القضايا المعلَّقة.

2.3

تفاهم النتيجة: نزوح قسري وتشرذم

في أواخر عام 2015، أدى احتدام القتال وتغيير التكتيكات في مدينة الزبداني إلى نزوح أغلب المدنيين المتبقين في المدينة قسراً إلى بلدة مضايا المجاورة، حيث تم فرض حصار فيما بعد مع استمرار تصاعد النزاع في هضبة القلمون. وبمجرد وصولهن إلى مضايا، انضمت النساء النازحات إلى ما يربو عن 40,000 شخص محاصرين في ظل ظروف قاسية، حتى أن العديد منهم اضطر لأكل العشب وأوراق الأشجار للبقاء على قيد الحياة (اليونسيف، 2016). وفي حين عقدت النساء العزم على مواصلة عملهن، فقد كان عليهن تغيير أولوياتهن في ظل الواقع المرير الذي فرضه عليهن الحصار: «عندما

وعلى الرغم من أن نجاح هذه الجهود كان مشجعاً، فقد ظل هدفها الأوسع، والمتمثل في وضع حد للعنف والحصار في المنطقة، في حالة ركود. غير أن تجمُّع «ضمة» أتى أن يستسلم، فشكَّلت لجنة نائية لتيسير اتفاق وقف إطلاق النار بين القوات الحكومية ومقاتلي المعارضة. وعلى أمل الحصول على الدعم، وضعت اللجنة عريضة وجمعت توقيعات أكثر من 450 امرأة في المجتمع المحلي (Hood, 2015; Conroy, 2015). وحددت الوثيقة الشروط الأساسية التي يتعين على كلا الجانبين الوفاء بها، وتضمنت مطالب بوقف طويل الأجل لإطلاق النار، وإجلاء الجرحى، ووصول المساعدات الإنسانية الكامل وغير المشروط إلى مدينة الزبداني، والحماية الدولية، والالتزام من جميع الأطراف بالمشاركة بحسن نية في الاتفاق على حل دائم للأزمة، ومشاركة المرأة بشكل حقيقي في تلك الجهود (Conroy, 2015). وقالت امرأة من المجتمع المحلي إن «الكثير منا وقَّع على هذه الوثيقة بأسمائنا الحقيقية لإثبات التزامنا وجديتنا وثقتنا في اللجنة».

كان الهدف هو ضمان مشاركة الحكومة في جولة جديدة من المفاوضات، واستخدام هذا الالتزام كنقطة ضغط لتعزيز المجتمع المدني ومشاركة المعارضة المسلحة. وفي جميع الحالات، اعتمدت نساء مدينة الزبداني على برنامج حافل بالقضايا التي تركز على المرأة بهدف حشد دعم الجهات الفاعلة: «لقد تحدثنا معهم بشكل مباشر كنساء. وأخبرناهم إننا نعاني بوصفنا نساء ... وقُلنا لهم عن معاناة أطفالنا في سبيل الحصول على التعليم. فعلينا أن نطمع أسرنا وأن نرعى أطفالنا». وعلى نحو مماثل، فيما يتعلق بجماعات المعارضة، شددت اللجنة على التأثير غير المتناسب الذي يخلفه النزاع على النساء، وناقشت «تعرُّض النساء للاضطهاد من قبل النظام ... واضطراهن لتحمل سوء المعاملة التي يلقينها من جانب السلطات».

وفي الوقت الذي تمكنت فيه النساء من إقناع الشخصيات الرئيسية بالاعتراف باللجنة والمضي قدماً في المفاوضات، واجه التجمُّع مقاومة من المجلس المحلي الذي أبدى قلقه إزاء افتقار لجنة «ضمة» إلى الخبرة والقوة اللازمين للتأثير على الحكومة. وفيما يعد تقويضاً لعمل النساء، ارتأى المجلس تأسيس مجموعة تضم كافة مشايخ المجتمع المحلي من الذكور ليحلوا محلهن. وبعد أن تعرَّضن للتهميش بفضل قرار المجلس، راقبت النساء لجنة المشايخ وهي تفشل فشلاً ذريعاً في التوصل إلى اتفاق ناجح مع المسؤولين الحكوميين وزعماء المعارضة.

كان الناس يموتون من الجوع، كان لزاماً علينا عمل شيء ... عندما فشلت جهودنا من أجل تهدئة الصراع، وعندما احتدمت أعمال العنف ... كان علينا إنقاذ الأرواح وتوفير الطعام والدواء والماء».

بعد تعليق جهوده في المفاوضات ووقف إطلاق النار، ركز تجمُّع «ضمة» على إيجاد سُبل لتقديم المساعدات الإنسانية عبر خطوط الحصار التي كانت تبدو غير قابلة للاختراق في مضايا. واستغلت النساء المنصات الإعلامية الموجودة على شبكة الإنترنت، وتواصلن مع عدد من الصحفيين

انتصار الحياة على كل هذا الموت، وضرورة زرع البذور للمستقبل، بغض النظر عن مدى خطورة الظروف أو التحديات: «هناك جيل كامل لا يفكر فيه أحد ... ما يحدث وما سيحدث لهذا الجيل هو كارثة لا يمكن تصورها». ومع ذلك، فإن روح الجد والمثابرة التي تبديها نساء «ضمّة» يقابلها إدراكهن للتحديات التي يواجهها معظم السوريين الراغبين في وضع حد للحرب فضلاً عن محاولات استلاب قدراتهم. وفي حين تعد «ضمّة» مثلاً استثنائياً لإسهامات المرأة السورية في جهود التخفيف من آثار النزاع التي يقودها المدنيون والسعي إلى السلام، فإن إيمانها بالجهود المحلية للتوسط والتفاوض على الصراع قد تضاعف بطبيعة الحال.

الدوليين لتوضيح خطورة المعاناة في المنطقة المحاصرة. كما تواصلن مع شبكة معقدة من الجهات الفاعلة لتسهيل دخول الأدوية والمواد الغذائية المنقذة للحياة. وتصف بعض عضوات «ضمّة» جهودهن من أجل تقديم الإغاثة الإنسانية في مضايا باعتبارها من أهم الأعمال التي قام بها التجمّع: «خلال هذه الفترة، شعرت بالفخر لأصغر حبة أرز أو قمح أو سكر تمكّنا من جلبها. وهو أمر لا يضاھيه أي عمل قامت به «ضمّة» في السابق».

وبعد رفع الحصار عن بلدة مضايا في عام 2017 بموجب اتفاق المدن الأربع، الذي تم التوصل إليه برعاية الأمم المتحدة، تم تشريد جميع نساء ضمّة قسراً مرة أخرى، وفرّ معظمهن إلى الخارج، حيث يواصلن جهودهن في توفير الإغاثة والتعليم وإشراك الشباب. وتعبيراً عن الشعور الذي دفع التجمّع إلى فتح المدارس في مضايا والزبداني، تصرّ نساء «ضمّة» على ضرورة

3. اليمن: المرأة وتسوية النزاعات القبلية

(السابق).

وعلى الرغم من الطبيعة الذكورية التي تغلب على بعض النظم الاجتماعية القبلية، تتمتع النساء في المجتمعات القبلية بصفة عامة بوضع اجتماعي متميز؛ مما يمكنهن من الوصول إلى عمليات حل النزاعات والاضطلاع بدور مؤثر فيها (CMI, 2015; Adra, 2016). وفي بعض المناطق في المرتفعات القبلية في اليمن، على سبيل المثال، تُناقش النزاعات المجتمعية علانية بين الرجال والنساء في مجموعات منفصلة، قبل أن تتوصل الأسر إلى قرار مشترك في المنزل يُعرض بعد ذلك على أحد المنتديات المجتمعية المركزية. وفي مناطق أخرى، تورد الأدبيات أمثلة على الوساطات القبلية المختلطة بين الجنسين وتلك التي تقودها النساء، مع التأكيد على الدور الهام الذي تلعبه معظم النساء في التأثير على عمليات تسوية النزاعات المجتمعية من خلال الضغط على أفراد العائلة الذكور في المنزل أو على أفراد (Adra, 2011).

لكن في السنوات الأخيرة، ضعفت الأعراف القبلية في جميع أنحاء اليمن نتيجة النزاعات المسلحة واسعة النطاق، وتسييس زعماء القبائل، وعزوف الأجيال الشابة عن المشاركة. وقد أدى ذلك إلى تآكل العقد الاجتماعي الوفاي المتأصل في الأنظمة القبلية جزئيًا—لا سيما بالنسبة للنساء—وتقويض القدرة على التخفيف من حدة النزاعات وتسويتها (Dawsari, 2012). ومع ذلك، ما زالت المرأة في المناطق القبلية تشارك في الممارسات العرفية الخاصة بتسوية النزاعات والصراعات. ويشمل ذلك النساء اللواتي يدفن حدود المفاهيم المتعارف عليها فيما يتعلق بمشاركة المرأة في عمليات النزاع القبلي ويعدن تشكيلها. ومن هؤلاء النساء صابرين وكوثر، اللتان تعملان على تعزيز الاستقرار المحلي والإقليمي من خلال اتباع نهجين متباينين لاستخدام القنوات التقليدية في إدارة الصراع وحله.

يعاني اليمن منذ ما يقرب من ثلاثة أعوام من صراع مدمر بين حكومته المعترف بها دوليًا وحركة أنصار الله وأطراف أجنبية. وقد أدى الحصار المفروض من الخارج إلى تفاقم الصراع مما أسفر عن سقوط نحو 60,000 شخص ما بين قتل وجريح ونزوح 3 ملايين آخرين (مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، 2017). ونتيجة لذلك، تكافح النساء من أجل حماية أنفسهن وحماية الآخرين، ومواجهة الهجمات المسلحة العشوائية وزيادة العنف القائم على النوع الاجتماعي وتفشي وباء الكوليرا الوخيم وشبح المجاعة الذي يهدد اليمن (Safer World, 2017).

وعلى الرغم من هذه المخاطر الجسيمة وغيرها، تلعب المرأة اليمنية دورًا نشطًا في دعم السلام والاستقرار في مجتمعها المحلي. وفي الوقت الذي حملت فيه أقلية صغيرة السلاح أو ساعدت الجماعات المسلحة، كان هناك نساء يتولين قيادة الأعمال الإنسانية والجهود الرامية إلى حل النزاع على المستوى المحلي لمعالجة الآثار القاسية التي خلفها القتال ولمنع وقوع المزيد من العنف (المراجع السابق)؛ مستندت في ذلك إلى التقليد اليمني العريق المتمثل في حكم النساء، والذي امتد عبر التاريخ الديني والمدني والسياسي للبلاد (Colburn, 2002; CMI, 2015). ويشمل ذلك النساء في المناطق القبلية اللواتي لطالما اكتسبن أهمية بالغة في الحد من النزاعات داخل القبائل وما حولها وتسويتها (Dawsari, 2012; Adra, 2016).

ورغم ما يُزعم من أن النظام القبلي في اليمن يتعارض مع التنمية الوطنية، فقد كانت القبائل اليمنية مصدرًا للاستقرار خلال الفترات الأخيرة من الاضطرابات. ومن الناحية التاريخية، تُعرف القبائل على أنها مجموعات السكان الأصليين المحددين إقليميًا في المناطق الريفية، وتجمعهم القوانين العرفية التي تحكم الشؤون الداخلية والمجتمعية. ومن ثم، يشكل حل النزاعات مكونًا أساسيًا للقوانين العرفية فضلًا عن الممارسات المحددة للتحكيم والتوسط في النزاعات داخل الفئات وفيما بينها، ويشمل ذلك الجهات غير القبلية مثل الشركات الخاصة وحتى الدولة (انظر المرجع

3.1

«إعادة تفعيل» ممارسات حل النزاعات القبلية: إحدى الوسيطات في محافظة شبوة

حولت تركيزها إلى الوساطة القبلية، أو بشكل أكثر تحديدًا، إلى دعم وإحياء استخدام بعض الممارسات العرفية كوسيلة لمواجهة انعدام الاستقرار في المجتمعات المحلية في جميع أنحاء المحافظة: «نعمل على تنشيط الجوانب الإيجابية للعادات القبلية، خاصة عندما نجد أن [زعماء القبائل] ... لا يظهرون حسن النية للتفاوض وحل النزاعات. إننا نستهدف كبار السن ونجلس ونتناقش معهم بهدف شحذ رغبتهم في التفاوض، والتفكير في تأثير النزاعات على المجتمع المحلي.»

تقول صابرين، وهي معلّمة وواحدة من قادة المجتمع المدني في محافظة شبوة في اليمن، إن مشاركتها في الوساطة المحلية هي امتداد طبيعي لعملها في المدارس العامة في المنطقة. وبفضل عملها الذي استمر لسنوات في تسوية الخلافات بين الطلاب والعائلات والزملاء، صارت شيئًا فشيئًا تشارك في قضايا أكبر وأكثر تعقيدًا، مثل النزاعات حول الموارد الطبيعية والمشاريع الإنمائية. وانضمت صابرين في نهاية الأمر إلى منظمة «شركاء اليمن»، حيث تصف السنوات الخمس التي قضاها في التدريب المكثف وبناء العلاقات التي

ومسؤوليات مباشرة أو أكثر وضوحاً، مشيرةً إلى تأثيرها وقدرتها على امتلاك زمام الأمور حتى في أكثر الصراعات تعقيداً، مثل اتفاق الهدنة بين مجتمعها المحلي وجماعات المتمردين المسلحة الذي عُقد في عام 2015.

وتتذكر صابرين عندما تقدّم المقاتلون إلى محافظة شبوة، وردود الفعل التي سادت في صفوف جيرانها الذين آثروا العودة إلى منازلهم أو الفرار من المنطقة، مع نفي تهمة المشاركة في حرب اليمن عن أنفسهم. لكن صابرين كان لها رأي مغاير، حيث أشارت إلى أن وجود عناصر مسلحة على مقربة من منازلهم يعني أن المجتمع المحلي قد تورط بالفعل في النزاع سواء شاركوا في الجهود الحربية أم لا. وأكدت أن أي شكل من أشكال الانتقام أو القصف من شأنه أن يلحق الضرر بالمدنيين.

وبدافع من القلق إزاء هذه التطورات، قامت صابرين ومجموعة من نساء المجتمع المحلي بحشد الرجال في مجتمعهم من أجل دفع المقاتلين بعيداً عن المناطق السكنية. وبدأت بزيارة المسجد المحلي وناشدت إمام المسجد بتنظيم اجتماع بعد صلاة الجمعة، وقامت بعد ذلك بدعوة أكبر عدد ممكن من الأسر لحضور الاجتماع، وحثتهم على المشاركة: «بالطبع، عملت خلف الكواليس بسبب حساسية كوني امرأة ... وكُنْتُ أجري المكالمات الهاتفية من أجل الضغط على فلان وفلان لكي يتحدث. وقد ساعدت هذه المكالمات في وضع رؤية العمل—تحدّث. اذهب بعد الصلاة وتحدّث.»

وأُسفر الاجتماع الذي ساعدت صابرين على تنظيمه عن قيام لجنة من الرجال المحليين بعدة زيارات إلى موقع المقاتلين لمحاولة إقناع الجماعة المسلحة بالانسحاب من المناطق المدنية المكتظة بالسكان. وواصلت صابرين دعمها للجنة قبل وبعد كل زيارة، وقدمت مدخلات حول استراتيجيات المراسلة والتفاوض لإقناع قوات المتمردين. وهنا أيضاً، عندما فقدت اللجنة زخمها بعد فشل أول زيارة لها، حشدت صابرين وغيرها من النساء المزيد من الرجال للانضمام إلى المجموعة، بينما ضغطت أيضاً على اللجنة من خلال تذكيرها بمسؤوليتها عن التحرك وتوفير الحماية ... «أجرينا عددًا من المكالمات الهاتفية وحشدنا مجموعة أكبر من الرجال للقيام بزيارة أخرى. وحينما استشعرت التردد والبطء في صفوف الرجال هددت بالذهاب رفقة النساء الأخريات للقاء الميليشيا. وقلنا لهم إن لم تتحدّثوا فستتحدث النساء.»

وفي زيارات لاحقة، تمكّن الرجال المحليون من بدء الحوار مع قادة المتمردين، معتمدين في ذلك على استراتيجية للتواصل قامت صابرين بتطوير جزء منها. وأكد الرجال على الطابع غير السياسي الذي يتسم به سكان المنطقة المدنيين، موضحين أن الغالبية العظمى لم يكونوا ضد جماعة أنصار الله ولا مع الحكومة المعترف بها دولياً، وإنما مجرد متفرجين أبرياء على الصراع الدائر. وفي نهاية الأمر، اقتنع المقاتلون بإمكانية أن تكون اللجنة موضع ثقة، حيث غادروا المنطقة الخاضعة للاتفاق الذي يقضي بالإبقاء على أصول البنية التحتية الرئيسية في المجتمع المحلي تحت سيطرة المدنيين، وهي نتيجة جعلت صابرين تشعر بالملكية وبقدرتها على امتلاك زمام الأمور، على الرغم من القيود التي ينطوي عليها العمل وراء الكواليس.

وتشير صابرين إلى قضية تتعلق بمشروع للمياه تقدّر قيمته بملايين الدولارات كمثال على إمكانية «إعادة تفعيل» آليات حل النزاعات القبلية في محافظة شبوة، فضلاً عن توضيح التحديات والفرص التي تواجه مشاركة المرأة في هذه الجهود. فقد أدت المنازعات الشخصية والتنازع على الأراضي إلى توقّف مشروع البنية التحتية للمياه لعدة سنوات بعد أن كافح المسؤولون من أجل إيجاد طرق بديلة للمضي قدماً في المشروع. وكانت صابرين عازمة على إيجاد حل لتلك المشكلة، فتدخلت هي وزملاؤها عن طريق تحديد أطراف النزاع والعوامل الرئيسية المحركة له. وقد تبع ذلك تحديد وإشراك «الجهات المؤثرة»، أو أهم ممثلي المجتمع المحلي، بغية إقناع الأطراف المعنية بالتسوية: «كُنَّا نأتي بهذه الشخصيات المؤثرة، ونساعدهم على رؤية الصورة الأكبر—وأن هذا النزاع لا يتعلق فقط بنزاع هذا الشخص مع ذلك ... لإظهار أن هناك من يعانون من عواقب النزاع.»

وفي الحالات التي فشلت فيها «الجهات المؤثرة» في بدء الحوار أو الوصول إلى تسوية، كانت صابرين تتوجّه رفقة فريقها إلى المجتمع الأوسع، مما شجّع الأعضاء على ممارسة الضغط الاجتماعي من أجل إجبار قادتهم على التفاوض أو حل النزاع. ويعتمد هذا الأسلوب على أحد الأبعاد الأساسية للعلاقات القبلية، إذ يسلم بأن زعماء القبائل لا يرثون مكانتهم، بل يحصلون السلطة والنفوذ من خلال إظهار قدرتهم على حماية وتعزيز التعايش المجتمعي (Dawsari, 2012). كما ذكرت صابرين إنهم «عندما لا يستجيبون لنا، نحاول الضغط عليهم—نطلب من الناس التحدث معهم ... وعندما يشعر الناس بوجود احتمال ... أن يفقدوا سمعتهم أو تقبّل الشعب لهم، حينئذ يضطرون للمساومة وتقديم التنازلات.»

ويعد دور صابرين في المساعدة على تنظيم الوساطات القبلية من أبرز الأمثلة على مشاركة المرأة في الممارسات العرفية. ويُعزى ذلك إلى حد كبير إلى أن عمل النساء مع القبائل وزعماء القبائل فيما يتعلق بالصراعات التي تتعلق بهن أو بعائلاتهن بشكل مباشر يعد أمراً غير مألوف. وقد يفسر ذلك جزئياً المقاومة المبنية على أساس النوع الاجتماعي التي لاقتها صابرين في عملها، والتي تتغلب عليها من خلال إظهار احترامها وفهمها للعادات القبلية: «عندما تظهر النساء معرفتها بالأعراف والتقاليد القبلية الإيجابية وتعمل على أساسها، فإن ذلك يكسر بعض هذه الحواجز ويجعلك أكثر قبولاً بالنسبة لقادة المجتمع المحلي ومشايخه.»

لكن هذا لا يعني أن خبرة صابرين تمنحها فرصاً للوصول أو المشاركة دون قيد. فقيود النوع الاجتماعي المفروضة على حريتها في التنقل وفي تكوين الجمعيات بسبب المخاوف إزاء أمنها وسلامتها الناجمة عن النزاع الحالي، فضلاً عن الأعراف الاجتماعية والثقافية القائمة (Adra, 2016; Safer World)، تؤدي في كثير من الأحيان إلى اضطرابها للعمل «وراء الكواليس» من أجل التأثير على عملية الوساطة وصياغتها. ويشمل ذلك الحالات التي قد تتطلب من غير ذلك أن تكون بمفردها مع رجال غرباء، أو الحالات التي تعتبر فيها الظروف الأمنية غير آمنة للسفر. غير أنه في حين تشير بعض النساء إلى وجود قيود مشابهة مثل الإقصاء، ترى صابرين أن وضعها متساوٍ من حيث القيمة والأهمية مع وضع الرجال الذين يقومون بأدوار

من التوجيه إلى المشاركة المباشرة: المرأة وحل الصراعات والنزاعات القبليّة في محافظ إب

بصرف النظر عن تنسيق الوساطة من «وراء الكواليس»، توجد أمثلة عديدة لنساء يمينيات يلعبن أدواراً مباشرة وواضحة للغاية في الممارسات العرفية لحل النزاعات (Dawsari, 2014; see also Al-Arabiya, 2017). وفي محافظة إب التي تقع في الجزء الجنوبي من البلاد، تسهم النساء في إنقاذ أرواح أسرهن ومجتمعاتهن المحلية من خلال المشاركة في المنظمات غير الحكومية (NGOs) وتقديم الرعاية الصحية والغذاء والمساعدات الإنسانية للمحتاجين (Safer World, 2017). وعلى نطاق أصيق تناولت الوثائق تجارب النساء اللائي يعملن مع زعماء القبائل على درء المزيد من العنف أو النزاعات على الرغم من وجود الجماعات المسلحة المتناحرة في المنطقة.

وتعد كوثر واحدة من هؤلاء النساء؛ وهي ناشطة وصحافية قانونية تم تعيينها في إحدى اللجان المحلية المعنية بالقضايا القانونية في نظام السجون في إب. وعملت كوثر مع فريق من المحامين والسياسيين وزعماء القبائل من أجل التصدي للتأخر الشديد في النظر في قضايا السجناء سواء بإصدار حكم أو المحاكمة، من خلال تحديد القضايا التي يمكن إحالتها إلى القنوات القبليّة لمباشرتها. وفي الأشهر الأولى من عمل اللجنة، قامت كوثر وزملاؤها بزيارات مراقبة للسجون المركزية والاحتياطية في إب، حيث سجّلت ما يقرب من 2000 قضية معلقة أو متوقفة لمدة ثلاث إلى أربع سنوات، أغلبها لسجناء محتجزين لمجرد الاشتباه في ارتكابهم مخالفات قانونية بسيطة.

وتأتي النتائج التي توصلت إليها اللجنة لتؤكد التقارير الواردة من جميع أنحاء البلاد عن الظروف القاسية في السجون اليمنية. وبالإضافة إلى شبه انعدام الإجراءات القانونية الواجبة، فقد اتسمت سجون الدولة أيضاً بعدم وجود التدابير الأمنية الأساسية، وبالمعاملة اللاإنسانية للسجناء والاحتفاظ الشديد، وكلها أمور تجعل مرافق الاحتجاز معرضة بشكل خاص لمحاولات التجنيد والتطوّر من جانب المنظمات الإرهابية (معهد الولايات المتحدة للسلام، 2015). كما يعد الحبس بسبب الفقر والعجز عن سداد الديون من المشاكل المتكررة، إذ يؤدي إلى زيادة عدد السجناء المحتجزين لأسباب غير كافية أو غير عادلة. وفي حين يرجع تاريخ هذه القضايا إلى ما قبل اندلاع الصراع الحالي في اليمن، فقد أدى استخدام الاحتجاز والاختفاء القسري كتكتيكات للحرب من قبل أطراف النزاع إلى تفاقم الوضع المزرى بالفعل (هيومن رايتس ووتش، 2016).

وامتداداً للزيارات التي قُمن بها، تم تعيين كوثر والعديد من أعضاء اللجنة الإناث في قضية قتل بين قبيلتين محليتين توفيت فيها امرأة إثر إصابتها برصاصة مرتدة. وكان الرجل المسؤول عن إطلاق النار وتم إيداعه في السجن لأكثر من ثماني أعوام، قد زعم أن الحادث غير مقصود وأن الرصاصة أطلقت في الهواء أثناء مشادة كلامية. وقد أدى صدور الحكم ضده بالإعدام إلى تدهور العلاقات بين هاتين القبيلتين، وشارف التوتر بينهما على التحول إلى صراع عنيف كلما طال انتظاره لتنفيذ الإعدام.

وفي محاولة للتخفيف من حدة التوتر الذي تفاقم بسبب عقوبة الإعدام التي أوشك تنفيذها على السجنين، سعت كوثر وزميلاتها إلى الصلح بين زعماء القبائل في المنطقتين. والصلح أو الصلحة في القانون العرفي هو عملية وساطة متعددة المراحل تهدف إلى إصلاح العلاقات داخل أو فيما بين أطراف النزاع عقب عملية الصلح. وقد جرى العرف أن يبدأ الطرف المعتدي عملية الصلح التي تبدأ بشكل عام بتشكيل مجلس مجتمعي مهمته إقامة هدنة وضمّان وقف الأعمال العدائية. وتكون هذه الهدنة مكفولة بمبلغ

«رأينا أنه سيكون من بالغ الأهمية بالنسبة لنا أن نتواصل بشكل مباشر مع عائلة الضحية. وهناك بالطبع بعض العقبات التي تواجه النساء في إب في مثل هذه الحالات—إذ يُنظر إلى النساء على أنهن غير قادرات على المشاركة في مثل هذه العمليات، وهذه العقبات تجعل من الصعب على النساء القيام بدور مباشر في هذا الصلح. ومع ذلك، فقد ذهبنا لمعرفة المزيد من أسرة الضحية، وكُنّا نتوقع أن يتم صدنا وأن نعود بخفي حنين. وقد حدث ذلك، فحاولنا مرات عديدة وتوصلنا أخيراً إلى اتفاق على الاجتماع في تاريخ محدد.»

ومضت كوثر، تاركةً العقبات الأولية وراءها، لتكسب احترام أهل القرية من خلال إظهار فهمها الدقيق واحترامها لعملية الصلح.

وشمل ذلك اتباع البروتوكول الخاص بكيفية إجراء مشاورات مع أطراف النزاع، فضلاً عن كيفية التحدث مع مشايخ المجتمع المحلي. وفي هذا الصدد، أكدت كوثر على أهمية العمل كجزء من فريق لإضفاء الشرعية على الوسطاء وعلى النتائج التي توصلوا إليها. «من المفيد بالنسبة لي كأمراة أن أعمل كجزء من فريق؛ حيث تتحمّل المجموعة الأكبر وطأة العواقب، سواء كانت جيدة أو سيئة؛ ومن ثم، لن يوبّخك أو يعاقبك أحدٌ ... إن العمل في إطار مجموعة متنوعة يحمي النتيجة. ولن يتمكّن الناس من تقويض القرار واتهامك بانتماءات أو أجندات سرّية لأن هناك جوانب مختلفة عملت على ذلك ...»

وفي الوقت الذي غادرت فيه كوثر وزميلاتها القرية، كان قد تم التوصل إلى تسوية كاملة: أسقطت عائلة الضحية الاتهامات، وأطلق سراح الرجل المتهم من السجن، على أن يقوم بتعويض أسرة الضحية وينتقل إلى قرية بعيدة عن منزلهم. وبالإضافة إلى وقف تنفيذ حكم الإعدام، تفتخر كوثر بمعرفتها أن جهودهن قد أدت إلى إنهاء التوتر بين القريتين في وقت بدا فيه العنف حتمياً. وتشير كوثر إلى الأهمية الخاصة التي يكتسبها هذا الأمر لأن هذه الأعمال الرامية إلى الحد من حالة عدم الاستقرار على المستوى المحلي هي التي حالت دون توطؤ إب في الحرب الدائرة في البلاد على نحو أعمق: «إن تلك الجهود المختلفة والإخماد المستمر للحرائق هي التي حالت دون انجرار المحافظة إلى القتال... وتضطلع النساء بدور محوري في هذا الصدد. إننا نعمل باستمرار على إخماد النيران المشتعلة.»

3.3

أدوار المرأة ووجهات نظرها المختلفة بشأن ضمان استقرار المجتمعات المحلية وتسوية النزاعات الدائرة بها

والمعاملة» تحديداً بسبب «المساواة القبلية» والمكانة التي منحتها للمرأة تاريخياً في جميع أنحاء اليمن.

ومع ذلك، ورغم اختلاف المنظور، تتشابه تجربتا صابرين وكوثر من حيث أنهما يظهران الدور الذي تلعبه المرأة في إعادة تنشيط عمليات حل النزاع التي تعوقها عوامل اجتماعية وسياسية قوية؛ ومن ثم، يتبين أن قيادة المرأة لجهود دعم استقرار المجتمعات المحلية اليمنية التي يهددها الصراع ليست نادرة ولا معزولة. على العكس من ذلك، فإن النساء في جميع أنحاء اليمن يظلمن بأدوار جديدة لتحقيق السلام والاستقرار في مواجهة الصراع المعقد الذي يعيشه اليمن وتداعياته الإنسانية الوخيمة.

تقدم تجربتا صابرين وكوثر في حل النزاعات القبلية تفسيرات واضحة للاختلاف لمهية مشاركة المرأة في حل النزاعات على المستوى المحلي. فمن جهة، ترى صابرين فرصاً مهمة ومُجدية للتأثير على الوسطاء الذكور وإقناعهم بتولي قيادة أو رئاسة الأمور المتعلقة بالتعامل المباشر في الوساطات والمفاوضات. ويمكن فهم رؤية صابرين في إطار العمل الجماعي الواسع، إذ يعكس المبادئ الأساسية لعمل النظام القبلي، بما في ذلك مفاهيم الثقة والروح الجماعية والتبادلية. أما كوثر، فالعمل وراء الكواليس، بالنسبة لها غالباً ما يتعلق باستبعاد المرأة وإقصائها، وهو شعور يمكن فهمه بنفس القدر في ضوء المبادئ والمعتقدات القبلية. وفي هذا الصدد، كتبت الدكتورة نجوى عدرة في عام 2017 أن النساء اليمنيات «يتوقعن المساواة في الحقوق

العراق: نساء يمارسن الوساطة المجتمعية لسد الفجوات

والمفاوضين على مستوى البلد لتخفيف حدة التصعيد وإدارة وحل النزاعات والخلافات. وقد غمت الشبكة على مدى السنوات السبع الماضية لتضم ما يقرب من 360 عضوًا، وهي مجموعة تتكون من المجتمع المدني، والمجتمع المحلي، والزعماء الدينيين والقَبليين والسياسيين، ويشكل النساء نحو 30% منهن.

وتعد رزان وندی من هؤلاء النساء الأعضاء بالشبكة، وهما وسيطان مجتمعتان تعملان، من خلال المركز العراقي لمهارات التفاوض وإدارة النزاع، على تهدئة النزاعات المحلية في غياب مؤسسات الدولة. وبالنسبة لرزان، ينطوي ذلك على دمج أدوات الوساطة الشاملة في عملها بوزارة التربية والتعليم، في حين تعمل ندى في جميع أنحاء إقليم كردستان العراق لحل النزاعات التي تنشأ بسبب عدم وجود مؤسسات أو آليات رسمية لدعم احتياجات النازحين ونساء الأقليات.

أنهكت مؤسسات الدولة العراقية بشكل كبير وأصابها الوهن في العقود الأخيرة؛ إذ عاش العراق تحت وطأة ثلاث حروب، ونظام للعقوبات يعد الأقسى في التاريخ الدبلوماسي، وديمقراطية مفروضة من الخارج (Dodge, 2013). وقد أدت السياسات الطائفية والفساد المستشري إلى اتساع الفجوة بين الشعب والحكومة (المرجع السابق). ويتضح ذلك من خلال الاحتجاجات التي تجوب أنحاء البلاد، بما في ذلك البصرة، أغنى محافظة في العراق، حيث خرج الناس مرارًا وتكرارًا إلى الشوارع للمطالبة بحل لمشكلة انقطاع التيار الكهربائي ومياه الشرب (Guardian, 2015).

وقد أسفر ظهور تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) بشكل عنيف ومدمر في أجزاء كثيرة من البلاد عن تفاقم مشكلة ندرة الموارد وضعف تقديم الخدمات وغياب مؤسسات الحماية شبه التام؛ مما أوجع الصراعات على المستوى المحلي والمجتمعي (Mansour, 2017). وإدراكًا لقدرة الدولة المحدودة على الاستجابة، تأسس المركز العراقي لمهارات التفاوض وإدارة النزاع (IQCM) في عام 2010 بهدف إنشاء شبكة من الوسطاء

4.1

من النهج التأديبي إلى الشمولي: الوساطة التعليمية في جنوب وسط العراق

قرار من شأنه تشويه سمعة الفرد والتأثير على مستقبله المهني. وهي الآن تعتمد على مجموعة من الأدوات التقنية لتسوية المنازعات بغية إيجاد حلول تصحيحية وبناءة؛ ومن ثم، عندما يعتزم العاملون بالإدارة التعليمية إحالة دعوى أمام المحكمة، تتولى رزان مهمة تيسير المناقشات الأولية لاستكشاف تدابير تأديبية وتصحيحية بديلة:

«أتناقش مع الشخص وأوضح له أن حياته ستوقف إلى الأبد إذا ما تم النظر في القضية في المحكمة الجنائية؛ فلن يكون هذا الشخص عضوًا منتجًا في المجتمع بعد ذلك. فذلك الشاب الصغير اليناع لديه الكثير ليعطيه ... وإذا قدمنا له بديلًا، فإن هذا الشاب ... سيكون قد تعلم درسًا قويًا للغاية، وعلى الأرجح لن يكرر نفس الخطأ؛ بل سيعمل بجدية أكبر، إذ يعلم أنه لن يفلت من العقاب إذا ما كرر الخطأ، وسيظل عضوًا منتجًا في المجتمع. نعم، لقد تم تأديب هذا الشخص في هذا الموقف وفقد وظيفته، لكننا لم ندمر مستقبله، وإنما منحناه فرصة لتصحيح المخالفة التي ارتكبها».

وتتجلى جهود رزان في تعزيز الإنصاف في عملها في الإدارة التعليمية بشكل خاص حينما توظفها حالات سوء السلوك المنتشرة التي أدت إلى تآكل ثقة العراقيين في مؤسسات الدولة. ويشمل ذلك سوء إدارة الأموال المخصصة لإعادة إعمار المنشآت التعليمية منذ عام 2003، وهو ما يفسر جزئيًا نقص المدارس في جميع أنحاء البلاد. وهنا أيضًا، تلعب سياسة المحسوبيات دورًا في تحديد مسار تدفق الأموال من أجل تطوير مدارس جديدة، مما يؤدي في بعض الأحيان إلى انتفاع مجتمعات محلية معينة بسبب المصالح أو

بصفتها رائدة في المجتمع المدني والإدارة التعليمية في جنوب وسط العراق، تتولى رزان مسؤولية إجراء تحقيقات رسمية في النزاعات التعليمية في المدارس الابتدائية والثانوية في جميع أنحاء محافظتها. ويشمل ذلك الحوادث التي تتراوح بين المعاملة التعسفية للطلاب والنزاعات العمالية التي يبلغ عنها المعلمون والموظفون، حيث تتولى رزان التحقيق فيما يزيد عن 40 حالة كل شهر.

وكانت رزان أيضًا ضمن المجموعة الأولى من قادة المجتمع الذين تم اختيارهم للانضمام إلى شبكة المركز العراقي لمهارات التفاوض وإدارة النزاع، حيث خضعوا للتدريب النظري والعملي مع المركز لمدة عام واحد، وشمل التدريب مهارات التفاوض، وصنع القرار، وبناء الائتلافات، والإقناع، وصياغة الاتفاقيات، والتعامل مع النزاعات متعددة الأطراف. وبالنسبة لرزان، كان لهذا التدريب تأثير كبير على عملها المباشر كمحقق تعليمي، مما ساعد على تغيير نهجها من الاعتماد على الإجراءات التأديبية إلى عملية شاملة مدفوعة بالرغبة في إيجاد حلول أنجع: «في عملي السابق، كان العقاب هو الملاذ الأول. وقد كنت أعتقد أن أولئك الذين ينتهكون قواعد معينة تجب معاقبتهم. غير أنني تعلمت شيئًا مختلفًا بعد هذه الدورات—أن أتفاوض وأن أسعى للتوصل إلى حلول أولًا. وبات العقاب هو الملاذ الأخير».

وتشير رزان إلى الحالات الخاصة باستخدام وثائق مزورة من قبل الشباب أو المتقدمين للوظائف لأول مرة، كمثال على كيفية تغيير نهجها بمرور الوقت. ففي السابق، كانت رزان تحيل هذه القضايا إلى المحكمة الجنائية، وهو

الروابط السياسية، وليس المجتمعات الأكثر احتياجًا للخدمات التعليمية (Bassem, 2016).

وفي هذا الصدد، يعد تزوير وثائق التفويض مسألة بالغة الحساسية، وهو موضوع يؤكد على تعقيد إدارة النزاع داخل المؤسسات التي تعاني بالفعل من مشكلات تتعلق بالإفلات من العقاب. وبالنسبة لكثير من العراقيين، يعد انتشار الشهادات المزورة مثالاً رئيساً على الفساد المتفشى، حيث يقدر عدد الموظفين المدنيين الذين يُعتقد أنهم حصلوا على عمل باستخدام دبلومات مزيفة بنحو 20000 موظف. وقد أثار ذلك بدوره الاستياء الشديد وأسفر عن ظهور دعوات لاتخاذ إجراءات عقابية أكثر صرامة ضد الجناة (Abdul-Kadir and Yacoub, 2011, PRI 2010)

وإدراكاً منها لهذه التحديات، تعتقد رزان أن اتباع نهج أكثر محوراً حول حقوق الإنسان لحل النزاع داخل الحكومة هو أمر أساسي. وتؤكد أن بعض الصراعات السياسية في العراق غالباً ما تكون متجذرة في النزاعات الشخصية. وتشير رزان إلى إمكانية تعطيل التعيينات الوزارية بسبب الخلافات الشخصية بين المسؤولين الحاليين الذين قد يعيقوا عملية التعيين

4.2

حل النزاعات ومجتمعات الأقليات: دعم النازحات الإيزيديات

العار، تشير ندى إلى الوثائق الشخصية المفقودة باعتبارها مسألة تضيف إلى هشاشة هؤلاء النساء بشدة. ويشمل ذلك بطاقات الهوية المفقودة أو النالفة أو المصادرة، والتي تعتبر بالغة الأهمية للوصول إلى الخدمات أو التعامل مع السلطات، ولكن قد يكون من المستحيل بالنسبة للنساء النازحات استخراج بدل لها بأنفسهن.

وبشكل عام، تؤثر القيود المفروضة على الوصول إلى الوثائق الرسمية على النازحين واللاجئين من جميع الخلفيات، وليس فقط مجتمعات الأقليات في العراق. ففي وقت سابق من العام الحالي، على سبيل المثال، كانت الاستفسارات حول استرجاع بطاقات الهوية المصادرة ضمن الأسئلة الأكثر طرحاً من قِبل الأشخاص النازحين داخلياً واللاجئين ملتمسي الدعم من مراكز الاتصال الخاصة بالمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، 2017). وعلى نحو مماثل، تواجه النساء من جميع الخلفيات—وليس فقط المتضررات من النزوح—عدداً من التحديات عند التقدم بطلب للحصول على أية وثيقة حكومية. وعلى الرغم من تمتعهن ببعض الحقوق القانونية التي تهدف إلى حماية استقلاليتهم، فمن الشائع أن ترفض المؤسسات الحكومية طلبات النساء للحصول على المستندات إذا لم تكن برفقة أحد أقربائها الذكور. ويثير هذا الأمر إشكالية خاصة بالنسبة للنساء غير المتزوجات والأرامل اللواتي قد يجدن أنفسهن في وضع معلق من الناحية القانونية إذا لم تكن في حوزتهن بطاقات الهوية أو شهادات الميلاد (معهد القانون الدولي وحقوق الإنسان، 2013).

ومن الناحية التاريخية، فقد واجهت مجتمعات الأقليات أيضاً عقبات كبيرة في الحصول على الوثائق الحكومية، ابتداءً من السبعينيات عندما طالبت سياسات التعريب البعثي مجموعات الأقليات بالتسجيل كمسلمين عرب. ولا تزال آثار هذه السياسة محسوسة حتى اليوم، حيث لم يتمكن الكثيرون من تغيير تصنيفهم الديني لدى الدولة (المؤسسة الهولندية للعدل والسلام، 2015؛ معهد القانون الدولي وحقوق الإنسان، 2013). وفي إقليم كردستان العراق، يتشكل تسييس الانتماء العرقي وتداعيات ذلك على التوثيق القانوني أيضاً من خلال

دُعيت ندى للانضمام إلى شبكة المركز العراقي لمهارات التفاوض وإدارة النزاع لخلفيتها في قضايا نساء الأقليات؛ إذ أنها أحد قادة المجتمع المدني وتقيم في إقليم كردستان في العراق، حيث تعمل من أجل دعم النساء المسيحيات والتركمان والشبك الإيزيديات، وغيرهن. وتشير ندى إلى أن نساء الأقليات هن من أكثر الفئات ضعفاً في البلاد بسبب التمييز على أساس نوعهن الاجتماعي أو دينهن أو عرقهن، وهو عامل أدى إلى تفاقم الأوضاع. وفي هذا الصدد، تؤكد مجموعة كبيرة من الأدبيات أن هؤلاء النساء يواجهن في كثير من الأحيان «مخاطر غير متناسبة مع حياتهن، وتقليلهم الثقافي وممتلكاتهم» (ILHR, 2013:6; Salloum, 2016). ويشمل ذلك أشكال التمييز والاضطهاد من جانب لجماعات الدينية والسياسية. وعلى الرغم من الإصلاحات القانونية التي قامت بها حكومة العراق وحكومة إقليم كردستان (KRG) مؤخراً، تقول ندى إن وجود ثغرات قانونية يضاعف من حرمان هؤلاء النساء الضعيفات اللواتي يسعين إلى ممارسة حقوقهن الأساسية.

وفي السنوات الأخيرة، تصدّرت محنة نساء الأقليات في العراق عناوين الصحف الدولية بعد ظهور تقارير حول معاملة الدولة الإسلامية للنساء الإيزيديات. ويذكر أن الطائفة الإيزيدية هي مجموعة من الأقليات العرقية والدينية التي واجهت تاريخاً من الاضطهاد، حيث تم تهجير مئات الآلاف من الإيزيديين قسرياً جراء الهجوم الذي شنته داعش عام 2014 في جبال سنجار، بما في ذلك ما يقرب من 5000 فتاة إيزيدية تم سبيهن. وعلى أيدي تنظيم الدولة الإسلامية، تعرضت الفتيات الإيزيديات المستعبدات لممارسات شنيعة تمثّلت في الاستغلال والانتهاك الجنسي، وكثيراً ما كان يتم بيعهن أو الإتجار بهن حيث أرغمن على الاسترقاق الجنسي أكثر من عشر مرات (Callimachi, 2015, 2017; Otten, 2017).

وفي حين ليزال هناك مئات الإيزيديين الذين أسرهم داعش في عداد المفقودين، تقوم ندى وزملاؤها في المركز العراقي لمهارات التفاوض وإدارة النزاع بدعم النازحات اللواتي فررن من الأسر والموجودات في إقليم كردستان العراق. وبالإضافة إلى خطر التعرّض للرفض والعنف من جانب أسرهن الذين يعتبرون أن شرف هؤلاء الفتيات قد تلطّح وأنهن جلبن لهم

زيادة السياسات التي ترعاها حكومة إقليم كردستان وما يترتب عليها من ضغوط على الإيزيديين تحديداً من أجل تحديد هويتهم العرقية كأكراد في مقابل الحصول على الحماية والاعتراف بهم والحصول على فرص العمل (هيومن رايتس ووتش، 2009).

غير أن هذه العوامل قد تجتمع لتخلق حواجز قد تبدو منيعة أمام نساء الأقليات النازحات؛ ومن ثم، تعمل ندى على مساعدة النازحات الإيزيديات على استعادة وثائقهن، وهي الجهود التي تشمل التوسط لدى سلطات معسكر النازحين. وفي معرض شرحها للنهج الذي تتبعه، تؤكد ندى أن الخطوة الأولى في جميع الأحوال هي بناء الثقة والحصول على موافقة الأطراف المعنية على المشاركة: «الثقة هي المفتاح ... بدونها، لا يمكنني عمل أي شيء. فلابد أن أحظى بثقة مختلف الأطراف ... لأنهم إذا لم يتقوا بي، فلن يشاركوني المعلومات التي أحتاجها لدعم التدخل. إذا لم تكن هناك ثقة، فلن أتمكن من العمل؛» إلا أنها تشير أيضاً إلى الصعوبات التي تواجه مساعيها لكسب ثقة نساء الأقليات اللواتي قد يترددن بشكل خاص في مشاركة المعلومات الشخصية أو الخاصة مع الغرباء. وبالنسبة للعديد من النساء الإيزيديات، فإن هذا التردد يعزى في جانب منه إلى «انعدام الثقة المتوطن» في مجموعات الأغلبية (معهد القانون الدولي وحقوق الإنسان، 2013)، وهي دينامية تعترف بها ندى بشكل غير مباشر عند ذكر التحدي الإضافي المتمثل في ارتداء الحجاب أثناء العمل مع غير الأقليات المسلمة.

تعتمد ندى على عدة أساليب لبناء الثقة، مثل «عدم الذهاب صفر اليديين»، بمعنى أنها تأتي بالسلع الأساسية أو بهدية كتعبير عن الكرم وحسن النية. كما أنها تكيف طريقة التعريف بنفسها استناداً إلى السياق أو الجمهور، إذ تقول: «بطبيعة الحال، يعتمد الأمر على مكان وجودي. ففي كل مكان، أقدم نفسي بشكل مختلف؛» موضحةً أن كونها تنتمي إلى المركز العراقي لمهارات التفاوض وإدارة النزاع يجعلها في أغلب الأحيان تحظى بالثقة التي قد لا تحظى بها مناصبها السياسية أو انتماءاتها غير الحكومية: «أعتقد أن الناس تعبوا من المنظمات غير الحكومية والدراسات—لقد أنهكوا. وهم يعلمون أنني لم أت إليهم لتوثيق الحالات أو جمع المعلومات. فمعظم المنظمات غير الحكومية تفعل ذلك ثم تغادر. ولكن عندما أخبرهم أنني

4.3

اكتساب الشرعية من خلال الخبرة

على الرغم من اختلاف السياق والخلفية المهنية بين ندى ووزان، فثمة تشابه بين التحديات التي أشارت إليها كل منهما في معرض حديثها عن عملها كوسيط اجتماعي، مثل المزاعم القائمة بشكل كبير على النوع الاجتماعي عن خربتها وطباعها وقدرتها. وفي هذا الصدد، تؤكد كلاهما على أن النساء الأخريات يسارعن في كثير من الأحيان إلى توجيه انتقادات من هذا القبيل لهما. وبالإضافة إلى تمثيلها استيعاب المرأة للمواقف التمييزية والذكورية التي تتخذ ضدها، تلاحظ ندى أن مشاعر المرأة قد تعكس تجارب شخصية مرت بها وحكماً عقلياً: «بعض النساء اللواتي مررن بتجارب مؤلمة، يشعرن وكأن لسان حالهن يقول 'إذا كنت أنا غير قادرة على حماية نفسي، فكيف لك أن تحميني؟'»

وفي معظم الحالات، تشير ندى ووزان إلى أهمية اكتساب الخبرة وبناء سمعة جيدة كأداة أساسية للتغلب على التمييز ضد المرأة من الرجال والنساء على حدٍ سواء. ومع كل حالة ناجحة، تصف النساء عملية «إثبات»

أعمل مع إحدى المراكز المعنية بحل النزاعات، فإنهم يعرفون أنني هناك لتقديم شيء ما، لحل مشكلتهم، وليس لمجرد جمع المعلومات.»

وبمجرد حصول ندى على إذن من الأفراد للتدخل في النزاع، تبدأ عملية التواصل مع سائر الأطراف المعنية. وفي حالة النساء الإيزيديات اللواتي يسعين لاستصدار وثائق جديدة، فإن ذلك يشمل الوزارات الحكومية المسؤولة عن إصدار بطاقات هوية الدولة، فضلاً عن السلطات المسؤولة عن المعسكر والسلطات المحلية التي قد تقيد حرية حركة النساء مما يحول دون وصولهن إلى المكاتب والجهات المختصة. وتؤكد ندى أن إشراك أصحاب المصلحة من هذا النوع يتطلب مهارات تقنية قوية للوساطة، مثل الإلمام بأدوات حل النزاع وأساليب التواصل والإقناع وبناء توافق الآراء.

كما تحدثت ندى بصراحة عن أهمية العلاقات الشخصية ورأس المال الاجتماعي عندما يكون الهدف هو التأثير على أصحاب المصلحة في الحكومة والمجتمع المحلي: «يكاد يكون من المستحيل أن تجري أية مفاوضات إذا لم تكن تتمتع بعلاقات واسعة في المجتمع المحلي. لابد أن يكون لديك معارف ذوي نفوذ، وأن تكون قادراً على كسبهم في صفك. فإذا لم يكن لديك هؤلاء المعارف، أشك في أن تتمكن من جمع المعلومات اللازمة حول النزاع محل النظر، وبالتأكيد لن يحل هذا النزاع». ويشمل الأشخاص ذوي النفوذ المسؤولين الحكوميين المحليين، ورجال الأعمال وقادة المجتمع القادرين على إضفاء الشرعية والمصادقية على عمل ندى، وغالباً ما يتم ذلك عن طريق التعريف بأشخاص آخرين يشغلون مناصب السلطة، أو من خلال المساعدة على تسهيل طلباتها للحصول على الوثائق والأذونات والموافقات.

وفي نهاية الأمر، تُظهر ندى براعة استراتيجية في استغلال علاقاتها الاجتماعية لبناء علاقات جديدة، بدلاً من الاعتماد بشكل كبير على الآخرين لتسهيل عملها: «إنني أستغل الاتصالات بشكل أساسي كوسيلة لطرق الباب والدخول. ولا أصطحب شخصيات مؤثرة معي دائماً ... بل أذهب معهم مرة واحدة، وعندما أكون هناك، أحاول تعزيز علاقتي الخاصة وأقوم ببناء هذه العلاقات بحيث لا أضطر في المرة التالية إلى اصطحاب الشخصية المذكورة معي مجدداً.»

أنفسهن، أولاً داخل دوائرهن أو شبكاتهن المهنية القائمة، وفي وقت لاحق للمجتمع المحلي ككل: «إن سجلك هو الذي يساعدك على عمل المزيد. فبمجرد أن يسمع الناس أنك قد أنجزت هذا الأمر وذاك في هذه المنطقة، وأنت تفاوضت في هذه القضايا، فإنهم هم أنفسهم يقولون لك: 'تعال ساعدنا.'»

وعلى هذا النحو، يعتمد وصول المرأة وتأثيرها كوسيط في نهاية الأمر على نفس العناصر التي قوضت بشكل سلبي رأي المجتمع المحلي بشأن قنوات حل النزاع: الثقة، والشرعية، وسجل حافل يقوم على الإنصاف. وفي غياب المؤسسات الرسمية التي تستثير هذه المشاعر، أثبتت آليات إدارة وفض النزاعات المعترف بها من قبل المجتمع المحلي أهميتها. وكما أظهرت تجارب وزان وندى، فإن مشاركة المرأة في سد هذه الفجوة تكتسي نفس القدر من الأهمية.

توصيات لمزيد من البحث

والتقدير والمشاركة للنساء الثريات والمتعلمات وذوات الوضع الاجتماعي المتميز. وثمة حاجة إلى المزيد من الاهتمام والوقت والتشبيك لتحديد النساء من خلفيات أكثر تنوعاً، وفهم كيفية مشاركتهن ومساهمتهن في عمليات إدارة وحل النزاعات في مجتمعاتهن المحلية.

إيلاء اهتمام أكبر للعلاقة بين التدريب وفعالية المرأة أو قدرتها على إدارة النزاع والتفاوض عليه والتوسط فيه

يجب أن يتناول البحث الإضافي مسألة تدريب النساء المشاركات في عمليات الوساطة والتفاوض في النزاعات المحلية وتنمية قدراتهن. وعلى الرغم من تأكيد أغلب المستجيبات على أهمية التدريب الرسمي أو غير الرسمي، فإن التحليلات المتعمقة لمثل هذه المزايم تعد محدودة بسبب القيود المنهجية. ومن ثم، يتعين أن تنظر الجهود البحثية المستقبلية في دمج تقييمات الاحتياجات التدريبية وجمع أفضل الممارسات حول تنمية القدرات لتحديد نقاط الدخول للمانحين والمنظمات من أجل دعم الوساطة والمفاوضين الإناث بشكل مباشر.

ربط البحوث الإضافية حول الوساطة والمفاوضين من النساء بالسياقات الاجتماعية والسياسية المحلية التي يعملن فيها

يجب أن يراعي البحث في إسهامات المرأة في مجال التفاوض والوساطة المجتمعية الأبعاد الاجتماعية والسياسية للصراع المحلي، والواقع الاجتماعي والاقتصادي والأمني الذي يشكّل تجارب المرأة الحياتية وفرصها والقيود المفروضة عليها على نطاق أوسع. ومن شأن فهم السياق المحلي على نحو دقيق أن يُلقي الضوء على أوجه التشابه والاختلافات في التكتيكات والأدوات المستخدمة، فضلاً عن القيود التي تواجهها المرأة.

استخدام المنهجيات الداخلية والمتعمقة لإجراء المزيد من الأبحاث الشاملة حول النساء اللواتي يضطعن بهام التفاوض وإدارة النزاع وتسويته

يتطلب استنباط فهم دقيق للأدوار التي تلعبها المرأة في حل النزاعات وجود أبحاث ميدانية ذات قيمة، على أن يشمل ذلك تطبيق المنهجيات التي تتجاوز نطاق المشروع الحالي. وينبغي استكمال المقابلات الأولية مع الوساطة أو المفاوضين من النساء بإجراء مقابلات جانبية مع أقرانهم وزملائهم، فضلاً عن إجراء مناقشات جماعية مركزة مع أصحاب المصلحة المعنيين.

وضع إطار للبحث بتفصيل دقيق من أجل رصد إسهامات المرأة في مجال تسوية النزاعات والصراعات على الصعيد المحلي على نحو مناسب

سوف تستفيد أي أبحاث إضافية تجري في هذا الصدد من استخدام تعريف دقيق للمشاركة عند محاولة فهم كيفية صياغة المرأة لتسوية الصراعات المحلية ومدى تأثيرها عليها. ويؤدي ذلك إلى نقل التركيز بعيداً عن أشكال المشاركة المباشرة و/أو الواضحة الواردة في الكثير من الأبحاث والسياسات والممارسات القائمة المتعلقة بالمرأة في مجال بناء السلام، والتي تستبعد دون قصد الأدوار المتنوعة التي توضح كيفية مشاركة أو تأثير أغلب النساء في تسوية النزاعات أو في مساعي السلام في أوقات الحرب أو في أعقابها.

مراعاة التنوع في المشاركين في البحث من حيث خلفياتهم العرقية والدينية والاجتماعية والاقتصادية

تشير التحديات التي شكّلها تحديد المستجيبات لهذا التقرير إلى أن العوامل الاجتماعية والاقتصادية تلعب دوراً هاماً في توجيه وصول المرأة إلى ممارسات حل النزاعات المحلية والمشاركة فيها، مما يتيح فرصاً أكبر للظهور

- Bigio, J. and Vogelstein, R., *How women's participation in conflict prevention and resolution advances US interests*. Council on Foreign Relations. 2016. Available from <https://www.cfr.org/report/how-womens-participation-conflict-prevention-and-resolution-advances-us-interests>
- Butler, M., "UN Peace Talks on Syria Collectively Failed Women". *PassBlue*. 10 February 2014. Available from <http://www.passblue.com/2014/02/10/un-peace-talks-on-syria-collectively-failed-women>
- Callimachi, R., "ISIS enshrines a theology of rape". *The New York Times*. 13 August 2015. Available from <https://www.nytimes.com/2015/08/14/world/middleeast/isis-enshrines-a-theology-of-rape.html>
- Callimachi, R., "Freed from ISIS, Yazidi women return in 'Severe Shock'". *The New York Times*. 27 July 2017. Available from <https://www.nytimes.com/2017/07/27/world/middleeast/isis-yazidi-women-rape-iraq-mosul-slavery.html>
- Centre for Civil Society and Democracy in Syria and Peaceful Change Initiative (CCSDS), *Building Peace within Syrian Communities*. 2014. Available from http://ccsd Syria.org/files/peace_resouces_report_en.pdf
- Centre, H. S., *Human security report 2005: war and peace in the 21st century..* (Oxford University Press, USA, 2005)
- Charney, C., "Maybe we can reach a solution": *Syrian perspectives on the conflict and local initiatives for peace, justice, and reconciliation*. (Transitional Justice Research Series No. 2. Syria Justice and Accountability Centre, 2015)
- CMI., *Women and peacemaking in Yemen*. 2015. Available from cmi.fi/wp-content/uploads/2016/04/Women_and_Peacemaking_in_Yemen_EN.pdf
- Cockburn, C., *From where we stand: War, women's activism and feminist analysis*. (Zed Books, 2007)
- Colburn, M., *A situation analysis of gender and development in Yemen*. ((Oxfam GB Yemen and Friedrich Ebert Stiftung, 2002)
- Conroy, L., *Syrian women demand end to siege of Zabadani*. Inclusive Security. 2015. Available from <https://www.inclusivesecurity.org/2015/08/24/syrian-women-demand-end-to-siege-of-zabadani>
- Coomaraswamy, R., *Preventing conflict, transforming justice, securing the peace: A global study on the implementation of United Nations security council resolution 1325*. UN Women. 2015 Available from wps.unwomen.org
- Darwish, S., *Zabadani: Paths of a revolutionary movement* (Cities in Revolution). (Y. al-Zaiat, Trans.). Syria Untold. 2016. Available from cities.syriauntold.com/citypdf/Zabadani_en_pdf.pdf
- Dawsari, N., *Tribal Governance and Stability in Yemen*. Carnegie Endowment for International Peace. 2012. Available from http://carnegieendowment.org/files/yemen_tribal_governance.pdf
- Dawsari, N., *Yemen tribal voices: Women and conflict in Al-Jawf*. Case Studies. 19 April 2014. Available from <http://yementribalvoices.blogspot.com/2014/04/font-face-font-family-arialfont-face.html>
- Dodge, T., "State and society in Iraq ten years after regime change: The rise of a new authoritarianism". (*International Affairs*, 89(2), pp. 241-257, 2013)
- Abdeh, M., "Lessons from Syria on women's empowerment during conflict". *Open Democracy*. 7 March 2017. Available from <https://www.opendemocracy.net/5050/maria-al-abdeh/lessons-from-syria-on-womens-empowerment-during-conflict>
- Abdul-Kadir, S., and Yacoub, S., "Iraqi govt workers investigated for fake documents". 13 March 2011. Available from <http://www.washingtonpost.com/wp-dyn/content/article/2011/03/13/AR2011031302250.html>
- Action Aid, Institute for Development Studies and Womankind Worldwide, *From the ground up: Women's roles in local peacebuilding in Afghanistan, Liberia, Nepal, Pakistan and Sierra Leone*. 2012. Available from <http://www.actionaid.org/publications/ground-womens-role-local-peacebuilding-afghanistan-liberia-nepal-pakistan-and-sierra-le>
- Adleh, F., and Favier, A., "Local reconciliation agreements" in *Syria: A non-starter for peacebuilding*. European University Institute. 2017. Available from <http://cadmus.eui.eu/handle/1814/46864>
- Adra, N., "Tribal mediation in Yemen and its implications to development". 2011. *Austrian Academy of Sciences*
- Adra, N., ("Tribal mediation and empowered women: Potential contributions of heritage to national development in Yemen". *International Journal of Islamic Architecture*. 2016 5(2), pp 301-337)
- Al-Ali, N. and Pratt, N., "Women's organizing and the conflict in Iraq since 2003". *Feminist Review*, 2008. 88(1), pp 74-85
- Ali, Z., "Iraqi feminists mobilise against sectarian laws". *Open Democracy*. 15 June 2017. Available from <https://www.opendemocracy.net/north-africa-west-asia/zahra-ali/iraqi-feminists-mobilise-against-sectarian-laws>
- Anderlini, S. N., *Women at the Peace Table: Making a difference*. United Nations Development Fund for Women. 2000
- Anderlini, S. N., *Women building peace: What they do, why it matters*. Lynne Rienner. 2007. Publishers Boulder, CO
- Anderlini, S. N., Jarhum, R., Allam, R. and Cowick, D., *Bringing Peace to Yemen by Having Women at the Table: What the U.S. Must Do and Why It Matters*. U.S. Civil Society Working Group on Women, Peace and Security, U.S. Institute of Peace. 2017 Available from <https://www.usip.org/sites/default/files/9th%20US%20CSWG%20Policy%20Brief%20August%2028%202017%20v3%2028002%29.pdf>
- Araabi, S. and Hilal, L., *Reconciliation, reward and revenge: Analyzing Syrian e-escalation dynamics through local ceasefire negotiations*. 2016. Berghof Foundation, Berlin
- Asad, R. and Hassan, K., "Women's rights in Syria: A paradigm change?" in H. van Mierlo Stichting, *Civic Activism and the Arab World* (Vol. 6, pp. 37-40). 2012. Idee
- Bassem, W., "Decline in education threatens future Iraqi generations". *Al-Monitor*. 17 April 2016. Available from <https://www.al-monitor.com/pulse/originals/2016/04/iraqi-schools-need-corruption-education-overcrowded-classroom.html>
- Bell, C., *Text and context: Evaluating peace agreements for their gender perspective*. 2015. UN Women, New York

- Iraqi National Action Plan (INAP) for the Implementation of the United Nations Security Council Resolution 1325 Women, Peace and Security 2014-2018. 2014). Available from <http://www.iraqnap1325.org/images/PDFfiles/masterplans/nationalActionplan/NatinalActionPlanArabic&English-1325.pdf>
- Public Radio International (PRI), "Iraq's corrupt school system". *The World*. 4 October 2010. Available from <https://www.pri.org/stories/2010-10-04/iraqs-corrupt-school-system>
- Jarhum, R., *Status of women during conflict in Yemen: Reflections on WPS UNSC 1325 & CEDAW 20th Recommendation*. To Be for Rights and Freedoms. 2016. Available from <https://jarhum.files.wordpress.com/2016/03/yemen-wsp-and-cedaw-30-to-be.pdf>
- Kapur, B., *The participation of Syrian women in political processes 2012-2016, Literature Review*. (Kvinna till Kvinna Foundation, Stockholm, 2017. Available from <https://kvinnaatillkvinna.se/wp-content/.../syrian-women-in-political-processes-ktk.pdf>
- Kaya, Z., *Women, peace and security in Iraq: Iraq's National Action Plan to Implement 1325*. Middle East Centre, London School of Economics. (2016). Available from eprints.lse.ac.uk/67347/1/WPSIraq.pdf
- Khodary, Y. M., "Women and Peace-Building in Iraq". *Peace Review*, 28(4), pp. 499-507. 2016
- Krause, J. and Enloe, C., "A wealth of expertise and lived experience". (*International Feminist Journal of Politics*, 17(2), pp. 328-338 (2015
- Laub, Z., *Syria's war: The descent into horror*. Council on Foreign Relations. 2017. Available from <https://www.cfr.org/interactives/syrias-civil-war-descent-into-horror#/syrias-civil-war-descent-into-horror>
- Leimbach, D., "At Geneva II talks in January, it is not enough to 'Add women and stir,' *PassBlue*. 26 December 2016. Available from <http://www.passblue.com/2013/12/26/at-geneva-ii-talks-in-january-it-is-not-enough-to-add-women-and-stir>
- Madre and WILPF, *Seeking accountability and effective response for sexual and gender-based violence against Syrian women: Women's inclusion in peace processes*. 2014. Available from <http://www.law.cuny.edu/academics/clinics/iwhr/publications/Seeking-Accountability-and-Effective-Response-for-Sexual-and-Gender-Based-Violence-Against-Syrian-Women-Womens-Inclusion-in-Peace-Processes.pdf>
- Mangan, F., *Prisons in Yemen* (PeaceWorks). US Institute of Peace. 2015. Available from <https://www.usip.org/publications/2015/03/prisons-yemen>
- Mansour, R., *Iraq after the fall of ISIS: The struggle for the State*. Chatham House (Middle East and North Africa Programme, Iraq Initiative). 2017. Available from <https://www.chathamhouse.org/publication/iraq-after-fall-isis-struggle-state>
- Moosa, Z., Rahmani, M. and Webster, L., "From the private to the public sphere: New research on women's participation in peacebuilding". (*Gender & Development*, 21(3), pp. 453-472. (2013
- O'Reilly, M., *Why women? Inclusive security and peaceful societies*. Inclusive Security. 2015. Available from <https://www.inclusivesecurity.org/publication/why-women-inclusive-security-and-peaceful-societies>
- O'Reilly, M., Súilleabháin, A. Ó. and Paffenholz, T. "Reimagining peacemaking: Women's roles in peace processes". *New York: International Peace Institute*, pp. 11-13. (2015
- Ottens, C., "Slaves of Isis: The long walk of the Yazidi women". *The Guardian*. 25 July 2017. Available from <http://www.theguardian.com/world/2017/jul/25/slaves-of-isis-the-long-walk-of-the-yazidi-women>
- Ezzi, M., *How the Syrian Regime is using the mask of "reconciliation" to destroy opposition institutions* (No. Analysis). (Chatham House). 2017. Available from <https://syria.chathamhouse.org/research/how-the-syrian-regime-is-using-the-mask-of-reconciliation-to-destroy-opposition-institutions>
- France-Presse, A., "Thousands of Iraqis protest against corruption and power cuts". *The Guardian*. 7 August 2015. Available from <http://www.theguardian.com/world/2015/aug/07/iraq-protest-corruption-power-cuts>
- Ghazzaoui, S., *Women, peace and security in the Middle East and North Africa Region: Factsheet*. (Oxfam.) 2016. Available from <https://policy-practice.oxfam.org.uk/publications/women-peace-and-security-in-the-middle-east-and-north-africa-region-factsheet-596392>
- Ghazzawi, R., "Seeing the women in revolutionary Syria". *Open Democracy*. 8 April 2014. Available from <http://www.opendemocracy.net/north-africa-west-asia/razan-ghazzawi/seeing-women-in-revolutionary-syria>
- Ghazzawi, R., Mohammad, A. and Ramadan, O., "Peacebuilding defines our future now": a study of women's peace activism in Syria. Badael Foundation, Istanbul, 2015. Available from https://badael.org/wp-content/uploads/2015/10/Syria_october22.pdf
- Goetz, A. M. and Jenkins, R., "Agency and accountability: Promoting women's participation in peacebuilding". (*Feminist Economics*, 22(1), (pp 211-236, 2016
- Harrington, C., "Resolution 1325 and post-Cold War feminist politics". (*International Feminist Journal of Politics*, 13(4), pp 557-575 (2011
- Heinze, M.-C., (December). *Women's Role in Peace and Security in Yemen*. Safer World. December 2016. Available from <https://www.saferworld.org.uk/resources/publications/1095-womenas-role-in-peace-and-security-in-yemen>
- Hinnebusch, R. and Imady, O., *Syria's reconciliation agreements*. 2017 Available from <https://research-repository.st-andrews.ac.uk/handle/10023/11737>
- Hood, M., "Syrian women still fighting for ceasefire in Zabadani." *Inclusive Security*. 2015. Available from <https://www.inclusivesecurity.org/2015/09/17/syrian-women-still-fighting-for-ceasefire-in-zabadani>
- Human Rights Watch, *On vulnerable ground: Violence against minority communities in Nineveh Province's disputed territories*. 2009. Available from www.hrw.org/report/2009/11/10/vulnerable-ground/violence-against-minority-communities-nineveh-provinces-disputed
- Human Rights Watch, *Yemen: Abusive Detention Rife Under Houthis*. Beirut, 2016. Available from <https://www.hrw.org/news/2016/11/17/yemen-abusive-detention-rife-under-houthis>
- Institute for International Law and Human Rights, *Iraq's minorities and other vulnerable groups: Legal framework, documentation and human rights*. Baghdad. 2013. Available from awandhumanrights.org/documents/MinorityHB_EN.pdf
- Institute for War and Peace Reporting, *Local governance inside Syria: Challenges, opportunities and recommendations*. London. 2014. Available from <https://iwpr.net/what-we-do/printed-materials/local-governance-inside-syria>
- Integrity Research and Consultancy, *Local truces in Syria* (Research Summary Report). 2014. Available from <https://www.integrityglobal.com/wp-content/uploads/Integrity-Research-Summary-Report-Localised-Truces-and-Ceasefires.pdf>

UN ESCWA, *Women, peace and security: The role of institutions in times of peace and war in the Arab Region*. Beirut. 2017. Available from <https://www.unescwa.org/publications/women-peace-security-institutions-war-arab>

UN OCHA, *Humanitarian Needs Overview: Yemen*. 2017. Available from <https://reliefweb.int/report/yemen/yemen-2018-humanitarian-needs-overview>

UN Women, *Women's participation in peace negotiations: Connections between presence and influence* (UN Women Sourcebook on Women, Peace and Security). 2012. Available from <http://www.unwomen.org/-/media/headquarters/attachments/sections/library/publications/2012/10/wpsourcebook-03a-womenpeace negotiations-es.pdf?la=en&vs=2745>

UN Women, *Yemeni women call for their inclusion in peace efforts*. 2015. Available from <http://www.unwomen.org/news/stories/2015/10/yemeni-women-call-for-their-inclusion-in-peace-efforts>

UN Women, *Statement by UN Women Executive Director Phumzile Mlambo-Ngcuka on the establishment of the Syrian Women's Advisory Board to contribute to peace talks*. 2016. Available from <http://www.unwomen.org/en/news/stories/2016/2/ed-statement-on-syrian-womens-advisory-board>

UNICEF Syrian Arab Republic. *In desperate Syrian town, children too weak to smile*. 2016. Available from https://www.unicef.org/infobycountry/syria_89803.html

UNHCR Iraq, *Iraq IDP Information Centre Report* (Monthly Summary). Ninewa. 2017. Available from https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/call_centre_mosul_report_february_2017.pdf

Williams, K. , *Perspectives on the peace process: A survey of Syrian Women*. Inclusive Security. 2014. Available from <https://www.inclusivesecurity.org/publication/perspectives-on-the-peace-process-a-survey-of-syrian-women>

WILPF, *Ways syrian women must be included in the upcoming peace talks*. 2017. Available from <http://wilpf.org/ways-syrian-women-must-be-included-in-the-upcoming-peace-talks>

Al Arabiya, "Yemeni woman resolves long bloody conflict between two tribes". (*Al-Arabiya English*. (31 October 2017

Oxfam, *Picking up the pieces: What Yemenis need to rebuild their lives in a country torn apart by conflict* (Oxfam Briefing Paper. 2016)). Available from <https://www.oxfam.org/sites/www.../bp-yemen-picking-up-the-pieces-210916-en.pdf>

Paffenholz, T., Ross, N., Dixon, S., Schluchter, A.-L. and True, J. "Making women count—not just counting women: Assessing women's inclusion and influence on peace negotiations". IPTI, UN Women. 2016. Available from <http://www.inclusivepeace.org/sites/default/files/IPTI-UN-Women-Report-Making-Women-Count-60-Pages.pdf>

PAX for Peace, *After ISIS: Perspectives of displaced communities from Ninewa on return to Iraq's disputed territory*. 2015. Accessed from <https://www.paxvoorvrede.nl/media/files/pax-iraq-report--after-isis.pdf>

Pratt, N. and Richter-Devroe, S., "Critically examining UNSCR 1325 on women, peace and security". *International Feminist Journal of Politics*, 13(4), pp. 489–503. (2011)

Safer World, "Women nowadays do anything": *Women's role in conflict, peace and security in Yemen*. 2017. Available from <https://www.saferworld.org.uk/downloads/women-nowadays-do-anything.pdf>

Salloum, S., *Forgotten voices: Minority women in Iraq*. Human Rights Violation Report (4). Heartland Alliance International and Masarat for Cultural and Media Development, (2016)

Saxon, E. D., *Peacemaking and transformative mediation: Sulha practices in Palestine and the Middle East*. Springer. (2017). E. D., *Peacemaking and transformative mediation: Sulha practices in Palestine and the Middle East*. Springer. (2017)

Swiss Peace, Conflict Dynamics International, *Inside Syria: What local actors are doing for peace*. Bern. 2016. Available from www.swisspeace.ch/fileadmin/user_upload/pdf/Mediation/Inside_Syria_en.pdf

Syrian Civil Society Platform SCP, *Civil society participation in the political process*. 2016. Available from www.scplatform.net/en/wp.../Civil-society-participation-in-the-political-process-1.pdf

Turkmani, R., Kaldor, M., Elhamwi, W., Ayo, J. and Hariri, N. , *Hungry for peace: Positives and pitfalls of local truces and ceasefires in Syria*. Madani and LSE, November 2014. Available from <https://www.lse.ac.uk/website-archive/newsAndMedia/PDF/Syriareport.pdf>

هيئة الأمم المتحدة للمرأة، هي هيئة منظمة الأمم المتحدة المعنية بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وتعد الهيئة النصير العالمي لقضايا المرأة والفتاة، حيث أنشأت لغرض تسريع وتيرة التقدم في تلبية احتياجاتهن على الصعيد العالمي.

تدعم هيئة الأمم المتحدة للمرأة الدول الأعضاء في الأمم المتحدة في وضع معايير عالمية لتحقيق المساواة بين الجنسين؛ إذ تعمل مع الحكومات والمجتمع المدني على وضع القوانين والسياسات والبرامج والخدمات اللازمة لتنفيذ هذه المعايير. وتقف الهيئة وراء مشاركة المرأة على قدم المساواة في جميع جوانب الحياة، مع التركيز على خمسة مجالات ذات أولوية: تعزيز قيادة المرأة ومشاركتها؛ إنهاء العنف ضد المرأة؛ إشراك المرأة في جميع جوانب عمليات السلام والأمن؛ تعزيز التمكين الاقتصادي للمرأة؛ وجعل المساواة بين الجنسين هدفاً أساسياً في التخطيط والميزنة الإنمائية الوطنية. كما تقوم هيئة الأمم المتحدة للمرأة بتنسيق ودعم عمل منظومة الأمم المتحدة في تعزيز المساواة بين الجنسين.



Planet 50-50 by 2030
Step It Up for Gender Equality

220 East 42nd Street
New York, New York 10017, USA
Tel: +1-646-781-4400
Fax: +1-646-781-4444

www.unwomen.org
www.facebook.com/unwomen
www.twitter.com/un_women
www.youtube.com/unwomen
www.flickr.com/unwomen